



أثر الفساد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٢٢)

إعداد

أ.د/ عصام أحمد البدري

أستاذ الاقتصاد المساعد ورئيس قسم الاقتصاد

كلية التجارة_ جامعة المنوفية

أ.م. د/ وفاء بسيوني السيد شحاتة

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة_ جامعة المنوفية

أحمد عبد الله أحمد محمود

باحث بهيئة الاستثمار

مجلة راية الدولية للعلوم التجارية

دورية علمية محكمة

المجلد (٣) - العدد (١١) - أكتوبر ٢٠٢٤

<https://www.rjcs.org/>

معهد راية العالي للإدارة والتجارة الخارجية بدمياط الجديدة

المنشأ بقرار وزير التعليم العالي رقم ٤٨٩٠ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ بجمهورية مصر العربية

أثر الفساد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٢٢)

أ.م. د/ وفاء بسيوني السيد شحاتة

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة_ جامعة المنوفية

أ.د/ عصام أحمد البدري

أستاذ الاقتصاد المساعد ورئيس قسم الاقتصاد

كلية التجارة_ جامعة المنوفية

أحمد عبد الله أحمد محمود

باحث بهيئة الاستثمار

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في توفير مصادر التمويل اللازمة، لتشجيع وتحقيق النمو الاقتصادي لاسيما في الدول النامية ، والى تعانى نقصاً في مصادر التمويل، وقد بذلت الحكومات المختلفة جهوداً عديدة لتشجيع وجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها،

المنخلص

لسد احتياجاتها من مصادر التمويل. إلا أن الممارسات الخاطئة وانتشار الفساد بمختلف أنواعه يمثل عائقاً حقيقياً أمام التدفقات الحقيقية لرؤوس الأموال، والتي تدخل بهدف الاستثمار الأجنبي المباشر، ويحد من فاعليتها في تحقيق النمو الاقتصادي في عينة مختارة تضم ٩ دول من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد حظيت العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر بإهتمام العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية، إلا أن طبيعة هذه العلاقة لم تُحسم بعد، لذا هدف البحث إلى دراسة أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٢، واختبار مدى صحة الفرض القائل بوجود علاقة بين الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. واعتمد البحث على إتباع المنهج الوصفي التحليلي: لبناء الإطار النظري لماهية كل من الاستثمار الأجنبي المباشر (من حيث مفهومه، ومحدداته والنظريات المفسرة لقيامه والآثار المترتبة عليه) ،

والفساد (من حيث أنواعه وأسبابه ومؤشرات قياسه والآثار المترتبة عليه، وأهم أليات التجارب الدولية الناجحة في مكافحة الفساد)، ثم تحليل العلاقة بين الفساد في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول باستخدام نماذج البانل داتا واختبار مدى صحة العلاقة بين المتغيرين، وأشارت أهم نتائج النموذج إلى إثبات صحة العلاقة الإحصائية والآثر السلبي للفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول العينة خلال فترة الدراسة.

Abstract

The relationship between corruption and foreign direct investment has received the attention of many theoretical and applied studies. So, the research aimed to analyze the impact of corruption on inward foreign direct investment flows to countries in both Middle East and North Africa during the period from 2000 to 2022, and to test the validity of the hypothesis that there is a statistical relationship between the corruption and flowing Foreign direct investment to the sample countries. So, the research relied on following the descriptive analytical approach: to build a theoretical framework for the nature of both foreign direct investment (in terms of its concept, determinants, theories explaining its establishment and its consequences), and corruption (in terms of its types and causes, indicators of its measurement and resulting effects, and the most important mechanisms of successful international experiences in combating Corruption), then analyzing the relationship between corruption in the countries of the Middle East and North Africa and foreign direct investment flows to those countries using the panel data models to test the validity of the relationship between the two variables .

The main result out was a significant negative statistical relationship between the corruption and flowing Foreign direct investment to the sample countries during the study period.

مقدمة:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في توفير مصادر التمويل اللازمة لتشجيع وتحقيق النمو الاقتصادي لاسيما في الدول النامية التي تواجهها تحديات بنقص مصادر التمويل المحلية، وقد بذلت الحكومات المختلفة جهوداً عديدة لتشجيع وجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها لسد إحتياجاتها من مصادر التمويل والاستفادة مما تمتلكه لدول والشركات الأجنبية من تكنولوجيا متقدمة ومعرفة فنية وإدارية تساعد على النهوض بالاقتصاد القومي.

وتمثل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثلاً للدول النامية التي تعاني من حدة الإختلالات الهيكلية بإقتصادياتها القومية، والتي تساهم في خلق المزيد من العقبات أمام توفير موارد محلية حقيقية لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية بها، لذا تسعى حكوماتها إلى بذل المزيد من الجهود ووضع السياسات التي تساهم في جذب المزيد من الأستثمار الأجنبي المباشر للمساهمة في سد فحوة الموارد المحلية بها، ويمكنها من إستغلال مواردها الطبيعية والبشرية الكبيرة، إلا أنها تواجه العديد من التحديات والمعوقات في سبيلها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأحد أهم المعوقات التي تواجه تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي انتشار الفساد في الدولة المضيفة، والذي يعتبر من بين أهم العوامل التي تؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب المتعلقة بتوجيه استثماراتهم، بل وتحدها من فاعلية إستخدامها بما يعود بالنفع للاقتصاديات القومية، كما يساهم الفساد في إفساد المناخ الاستثماري والذي يمكن أن يؤدي في النهاية إلى هروب رؤوس الأموال وعزوفها بسبب عدم وضوح الرؤية وزيادة التكاليف. وعلى ذلك تتلخص مشكلة البحث في إنخفاض حجم

التدفقات النقدية الواردة للاستثمار الأجنبي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "مينا" نتيجة لإرتفاع معدلات الفساد بها، رغم ما تبذله حكومات تلك الدول من جهود بناءة لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. ويتمثل الهدف الرئيس للبحث في دراسة وتحليل أثر الفساد على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ظل فرضية أساسية مؤداها أن الفساد يرتبط بعلاقة ذات دلالة إحصائية مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتعلق حدود البحث، بدراسة أثر الفساد الإداري فقط على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خلال الفترة من (٢٠٠٠:٢٠٢٢)، لما شملته تلك الفترة من أحداث محلية وإقليمية وعالمية، وما شهدته دول العينة من اضطرابات سياسية وأزمات مالية واقتصادية خلال تلك الفترة. وتعتمد منهجية البحث على إتباع المنهج الوصفي التحليلي لبناء الإطار النظري لمشكلة البحث، ثم تجميع البيانات وتحليلها باستخدام نماذج البانل داتا وتحليل STATA لإثبات مدى صحة العلاقة بين الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول العينة خلال فترة الدراسة.

ولتحقيق هدف البحث ينقسم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية بالإضافة إلى المقدمة المنهجية والخاتمة على النحو التالي: القسم الأول الدراسات السابقة، القسم الثاني الإطار النظري للبحث، القسم الثالث الدراسة التطبيقية ، ثم الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات ثم قائمة المراجع. وفيما يلي تفصيل ذلك.

القسم الأول الدراسات السابقة

قدم الأدب الاقتصادي العديد من الدراسات السابقة والتي تناولت متغيرات الدراسة والعلاقة بينهم، في حالات خاصة لدول بعينها ، وألمجموعات من الدول كالدول العربية ودول الشرق الوسط وشمال إفريقيا "مينا" ودول جنوب وشرق آسيا ودول الجنوب الإفريقي، نستعرض فيما يلي بعضاً من تلك الدراسات مرتبةً من الأحدث إلى الأقدم:

- دراسة (Darkwah et al., 2023) بعنوان **Human Development, Corruption Control, And Foreign Direct Investment Revisited: The Case of Sub-Saharan Africa**

وهدفت إلى دراسة تأثير التنمية البشرية ومكافحة الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في أفريقيا (جنوب الصحراء الكبرى)، وذلك باستخدام المتغيرات المستقلة التالية: مكافحة الفساد، الناتج المحلي الإجمالي، الموارد المحلية، معدل التضخم، نمو عدد السكان، الاستقرار السياسي، التنمية البشرية، وانتهت الدراسة إلى أن كل من التنمية البشرية ومكافحة الفساد والناتج المحلي الإجمالي والتنمية البشرية لهم تأثير إيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما كل من معدل التضخم والاستقرار السياسي والموارد الطبيعية لم يكن لهم أهمية نسبية على المدى الطويل، وإقترحت الدراسة التعمق في دراسة العلاقة بين التنمية البشرية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وإجراء دراسة ديناميكية لتأثير مكافحة الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا بعد أزمة كوفيد ١٩.

دراسة (Bewtra, 2022) بعنوان **How Corruption Distance Affects FDI Inflows in India?** والتي إهتمت بدراسة تأثير الفساد وجودة المؤسسات على تدفقات الاستثمار الأجنبي لدولة الهند، وذلك باستحداث متغير جديد بدمج مؤشر مكافحة الفساد إلى متغير يحدد بعد المسافة بين الدولة المستثمرة والهند، وانتهت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مكافحة الفساد وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي في المدى الطويل، حيث استنتجت الدراسة انجذاب

المستثمرين إلى الاستثمار في البلدان التي تقل فيها معدلات الفساد بالإضافة إلى مزايا الموقع وأوصت الدراسة صناعات السياسات في الهند بالتركيز على وضع ضوابط فعالة لمكافحة الفساد.

- دراسة (Onody et al., 2022) بعنوان **Corruption and FDI in Brazil: Contesting the "Sand" or "Grease" Hypotheses**

حيث ركزت على تأثير الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى مقاطعات البرازيل، وذلك باستخدام نماذج البانل داتا، حيث تم اعتبار مقاطعات البرازيل كوحدات مستقلة واستخدام متغيرات الفساد والتحضر والحكم المحلي كمتغيرات مستقلة، وإنتهت الدراسة إلى أن الفساد يؤثر إيجابياً على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إنتهت الدراسة إلى أن الفساد له علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة على المستوى الإقليمي للبرازيل وأرجعت الدراسة ذلك إلى أن المستثمرين ونتيجة لعدم الثقة في البنية المؤسسية لدولة البرازيل يتجهون لدفع الرشاوي حمايةً لمصالحهم.

- دراسة (مصطفى، ٢٠٢١) بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر والفساد في مصر. وهدفت إلى دراسة تأثير الفساد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٩، وذلك باستخدام متغيرات مستقلة متمثلة في مؤشر مدركات الفساد، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر التنمية البشرية، الإنفتاح التجاري، الاستثمار المحلي، البنية التحتية والتضخم، وأثبتت الدراسة إلى أن الفساد ليس له تأثير سلبي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين توجد علاقة إيجابية بين الاستثمار في المشاريع الضخمة والفساد حيث أن إتجاه سياسات الاستثمار في مصر ينعاز للمشاريع الضخمة فقد إرتبطت تدفقات الاستثمار في تلك المشروعات بزيادة معدلات الفساد، نتيجة انتشار البيروقراطية التي تؤدي إلى استخدام الفساد كباب خلفي للمستثمر الأجنبي لتحقيق عوائد أكبر.

- دراسة (Alshehry, 2020) بعنوان **The Impact of Corruption on FDI in Some MENA Countries**

اهتمت الدراسة بتحديد العوائق التي تحول دون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة حيث درست الورقة تأثير الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى ١٤ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٦ ، باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة للبيانات، من خلال الاعتماد على عدد من المتغيرات المفسرة والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم والانفتاح التجاري ومؤشر الجودة التنظيمية ومؤشر مدركات الفساد ومؤشرات الحوكمة العالمية، وانتهت الدراسة إلى وجود ثلاثة متغيرات مهمة تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، هي مؤشر إدراك الفساد، ومؤشر الاستقرار السياسي، والانفتاح التجاري، وتبسيط الإجراءات واللوائح الضريبية.

- دراسة (Garai & Chamisa, 2020) بعنوان **Does Corruption Affect Foreign Direct Investment Inflows in SADC Countries?**

بحثت الدراسة تأثير الفساد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموعة دول جنوب القارة الإفريقية والتي تزداد بها معدلات الفساد حيث قامت الدراسة ببحث بيانات ١٥ من دول الجنوب الإفريقي خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٦ ، وذلك باستخدام نماذج البانل داتا غير المتوازنة على ١٥ من دول الجنوب الإفريقي خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٦، حيث تم استخدام كل من الفساد ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم والبنية التحتية والمخاطر السياسية والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة، وانتهت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للفساد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ووجود تأثير سلبي بسيط للمخاطر السياسية بدول الجنوب الإفريقي على جذب الاستثمارات الأجنبية، وكان لكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم و البنية التحتية والانفتاح التجاري تأثير ايجابي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وأوصت الدراسة بمحاولة إجراء بحوث مستقبلية عن

العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي باستخدام مؤشرات أخرى للفساد من حيث نوعه وأشكاله بدلاً من مؤشر مدركات الفساد الذي يعطى نتيجة إجمالية عن مستوى الفساد دون التطرق لنوعه أو شكله ، حيث أن دراسة تأثير كل نوع من أنواع الفساد على حدة قد تساعد في تحديد درجة التأثير بصورة دقيقة تُمكن من المساعدة على وضع إستراتيجيات مكافحة الفساد لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي.

- دراسة (Jan et al., 2020) بعنوان Does Corruption Affect Foreign Direct Investment Evidence From East Asian Countries

والتي سعت إلى تحليل أثر الفساد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شرق آسيا والتي تتميز بالنمو السريع ، وذلك بتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لـ ٦ دول خلال الفترة من ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠١٤، وبالاعتماد على كل من مؤشر مدركات الفساد والنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والتضخم وأسعار الفائدة، وانتهت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية ومعنوية للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شرق آسيا مما يدعم نظرية اليد المساعدة، التي تتبنى الرأي القائل بأن الفساد يساعد على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكان تأثير كل من التضخم والناتج المحلي الإجمالي والاستقرار السياسي غير معنوي إحصائيًا ، في حين كانت اسعار الفائدة هي المحدد الرئيسي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شرق آسيا.

الفجوة البحثية

تبين من استعراض الدراسات السابقة وجود تباين في نتائجها بين مؤيد ومعارض لوجود أثر للفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وإن أقرت معظم الدراسات السابقة بوجود تأثير سلبي لانتشار الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم دول العالم. حيث يتبين اختلاف الدراسات السابقة كافة في المدى الزمني الذي يغطيه البحث، كما اختلف هذا البحث عن أغلبها في النطاق الجغرافي، حيث لم يتسن الإطلاع على دراسات تناولت علاقة الفساد بالاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عدا كل من (2020،

(Alshehry)، (حمدانى وآخرون، ٢٠٢٠) و(طير و آخرون، ٢٠١٩) والتي تناولت الدول العربية والتي تُعد عينة ممثلة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

وفيما يتعلق بالجدلية النظرية هو تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر فقد اتفقت معظم الدراسات التي تم عرضها على تأييد النظرية القائلة بالعلاقة العكسية بينهما، عدا كل من (Onody et al, 2022)

، و(إيمان مصطفى، ٢٠٢١)، و(ordelia, 2022) حيث انتهت نتائجهم إلى تأييد نظرية اليد المساعدة للفساد، واستنباط وجود علاقة إيجابية بين الفساد وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول محل الدراسة

، أما دراسة كل من (Jan et al, 2019) ، و(Onuora, 2019) فلم تُظهر نتائجها وجود أى علاقة بين الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

ويضيف هذا البحث إلى سابقه إختيار عينة الدراسة لمجموعة من الدول الناشئة التي قطعت شوطاً في تحقيق التنمية الاقتصادية ولم تسبق دراسة تلك العلاقة بها، وهي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نظراً لأهميتها الاقتصادية والجغرافية، وتوافر الثروات الطبيعية بها، وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي، وكذلك ما شهدته اقتصاديات تلك الدول من تغيرات سياسية واقتصادية ساهمت في ارتفاع مقاييس مؤشرات الفساد بها. بالإضافة إلى اعتماد البحث على تحليل بيانات نماذج البائل داتا في مجموعة دول العينة واستخدام مؤشر مدركات الفساد، خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠:٢٠٢٢).

القسم الثاني الإطار النظري للبحث

يتم تناول الإطار النظري للبحث من خلال مناقشة المحددات التالية

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.

ثانياً: الاتجاهات الحديثة المفسرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثاً: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

رابعاً: ماهية الفساد، وتشمل (المفهوم، والأنواع، والأسباب، ومؤشرات القياس)

خامساً: تأثير الفساد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة

سادساً: تطور مؤشرات الفساد في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وجهود مكافحته.

وذلك على النحو التالي:

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

١- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: وضعت المنظمات الدولية عدة مفاهيم مختلفة

للاستثمار الأجنبي المباشر، وفقاً للرؤية التي تتبناها تلك المنظمات وتعكس الأهمية الدولية

لذلك المتغير الهام، فنجد البنك الدولي للإنشاء والتعمير يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر

(FDI) هو صافي تدفقات الاستثمار الداخلة للبلد المضيف، بغرض الحصول على حصة

دائمة في الإدارة، وهو مجموع رأس المال وحقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير

ذلك من رأس المال طويل وقصير الأجل، وتعتبر ملكية نسبة لا تقل عن ١٠% من الأسهم

المتمتعة بحق التصويت هو المعيار لاعتباره استثماراً أجنبياً مباشراً. (worldbank.org)

أما صندوق النقد الدولي فيعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر نوعاً من الاستثمارات الدولية،

يتضمن هدف حصول كيان اقتصادي على علاقة استثمارية في البلد المضيف ويحدث ذلك

عندما يمتلك المستثمر الأجنبي نسبة ١٠% أو أكثر من الأسهم العادية، أو القوة التصويتية

لحملة الأسهم في الشركات المساهمة أو ما يعادلها في الشركات غير المساهمة. (بسيوني و

الحلالملة، ٢٠٢٢).

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه القيمة المسجلة للمعاملات المالية العابرة للحدود والمتعلقة بالاستثمار المباشر في حقوق الملكية وإعادة استثمار الأرباح في البلد المضيف (OECD.org).

كما وضعت منظمة التجارة الدولية مفهوماً للاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه الاستثمار الذي يتحقق عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصلًا في بلد آخر (البلد المضيف) بهدف إدارته. (WTO.org). وعرفت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من الاستثمار الدولي، يقوم المستثمر الأجنبي خلاله بامتلاك أو المساهمة في مشروع ما بدولة أخرى، على ألا تقل حصته في الأسهم عن ١٠% من رأس مال الشركة أو القوة التصويتية في مجلس إدارتها (UNCTAD, 2019).

وبناءً على ذلك ينصرف مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، على تلك العمليات التي تتضمن ملكية حصة في رأس مال مشروع ما في غير البلد الأم، عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة، أو إعادة استثمار الأرباح غير الموزعة أو الاقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة أو التعاقد من الباطن وعقود الإدارة وحقوق الإمتياز والترخيص بإنتاج السلع والخدمات، وبما يمنح المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم- في حالة الفروع الأجنبية - السيطرة الدائمة على إدارة الشركة التابعة بنسبة لا تقل عن ١٠% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية. وعلى ذلك يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة من الخصائص أهمها: أنه استثمار طويل الأجل، يتضمن إنتقال رؤس الأموال في أشكالها المختلفة، وتكون الملكية فيه إما كاملة أو جزئية ويأخذ صوراً متعددة إما مشتركاً أو كاملاً أو عمليات تجميع، أو استثمار بالمناطق الحرة.

ويسعى الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق أهداف خاصة متعلقة بالشركات الأم أهمها تعظيم الأرباح، أو فتح أسواق جديدة، أو خفض تكاليف الإنتاج والإستفادة من توزيع الموارد الطبيعية حول العالم. وهناك أهداف أخرى خاصة بالبلد المضيف مثل تخفيض البطالة وسد فجوة

الموارد المحلية وتخفيض عجز ميزان المدفوعات والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وغيرها. (شريط، وبشرى، ٢٠٢٠).

٢- **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:** تتضمن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من العوامل التي ترجح إتجاه القرار الاستثماري نحو دولة ما دون غيرها، ويمكن تقسيم تلك المحددات إلى محددات أساسية، وهي محددات إلزامية لا يمكن القيام بالعملية الاستثمارية بدونها، ومحددات أخرى تكميلية تزيد من فرص إتخاذ المستثمر للقرار الاستثماري بالدولة المضيفة، ويمكن بيان كلا النوعين كما يلي: (البدرى، ٢٠١٧)

أ- **المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتتضمن:**

الاستقرار السياسي: حيث يمثل الاستقرار السياسي شرطاً ضرورياً لتحفيز المستثمر الأجنبي على الاستثمار في الدولة المضيفة. **الاستقرار الاقتصادي:** يتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من التوازنات الكلية، التي تهدف إلى توفير عوامل نجاح الاستثمار، مثل درجة وضوح السياسات الاقتصادية وطبيعة السياسات النقدية ومدى كفاءة الجهاز المصرفي والمالي، والقيود المفروضة على تحويل الأرباح للخارج، والقيود الاستيرادية وتقلبات سعر الصرف ومعدلات التضخم، وأسعار الفائدة. - **الاطار التشريعي والتنظيمي:** عند وجود قانون موحد ينظم الاستثمار داخل البلد، ويمنح الحوافز والضمانات للمستثمرين، فإن ذلك يمثل عنصر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، وكلما كان النظام الإداري المنظم للاستثمارات متمتعاً بدرجة عالية من المرونة وسهولة الإجراءات وعدم تفضي البيروقراطية والفساد، كلما كان ذلك عنصر جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة. (خير الدين، ٢٠٠٩).

ب- **المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** وتتضمن: - **درجة البيروقراطية والفساد الإداري:** حيث يؤدي تعقد الإجراءات الإدارية وانتشار الرشوة والفساد إلى هروب الاستثمار الأجنبي، كما يؤدي طول وتعقد الإجراءات الإدارية إلى تعطل العديد من القرارات الاستثمارية. - **حجم السوق:** فكلما كان حجم السوق متسعاً فهذا يعنى احتياجه إلى استثمارات أولية كبيرة لتغطية التكلفة الأولية، مما يسمح مع الوقت بتحقيق وفورات الإنتاج الكبير. - **البنية**

التحتية: من أهم العناصر التي يتفقدتها المستثمر الأجنبي في البلد المضيف هي بنيتها التحتية، والتي تمثل الطرق ووسائل النقل والمواصلات، حيث أن وجود بنية تحتية قوية يؤثر بشكل جيد على جودة الحياة الاقتصادية بشكل كامل. - *تكاليف الإنتاج*: إن انخفاض تكلفة الإنتاج في الدولة المضيفة مقارنة بالدولة الأم للمستثمر- بالأخذ في الإعتبار وفورات الحجم الكبير- يُعد أحد المحددات التي يستند عليها المستثمر حين إتخاذ قراره الاستثماري - الحوافز المالية والتمويلية: والتي تُعد أحد أهم العوامل التي تؤثر على زيادة أرباح المستثمر الأجنبي من خلال زيادة الإيرادات أو تخفيض التكاليف،

وتتضمن الحوافز الممنوحة للمستثمرين الإعفاءات الضريبية، وإعفاء العاملين من ضريبة الدخل، والسماح للمستثمر الأجنبي بتملك الأراضي والعقارات، والسماح بتحويل الأرباح والأجور للخارج. (فؤاد، ٢٠١٣) وتتضافر القوى الإيجابية لتلك المحددات على جذب مزيدا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المختلفة وتشكل ما يُعرف بمناخ الاستثمار الجاذب والذي يُقاس بمجموعة من المؤشرات الهامة يُطلق عليها:

مؤشرات قياس مناخ الاستثمار: قامت بعض المنظمات الدولية بوضعها للمساهمة في قياس مناخ الاستثمار في الدول المضيفة، وتحديد المخاطر والتكاليف المتوقعة لاتخاذ قرار الاستثمار ومنها: *مؤشر الحرية الاقتصادية*: الصادر عام 1995 عن كل من مؤسسة هيرتيج فاوندیشن ومجلة وال ستريت جورنال

يعمل على قياس درجة تدخل حكومات الدول في الحريات الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، عبر ١٢ مؤشر فرعي تمثل أربع مجموعات أساسية تشكل سياسات الحكومات تجاه الحريات الاقتصادية وهم: سيادة القانون: (حقوق الملكية، ونزاهة الحكومة، وفعالية العدالة)، حجم الحكومة: (الإنفاق الحكومي والعبء الضريبي وفاعلية السياسة المالية)، الكفاءة التنظيمية: (حرية العمل وحرية العاملين والحرية النقدية)، إنفتاح السوق: (حرية التجارة وحرية الاستثمار والحرية المالية)، ويصنف المؤشر الدول حسب درجة الحرية الاقتصادية على

مقياس من ٠ إلى ١٠٠، حيث يتم احتساب الدرجة الكلية كمتوسط للحريات الاقتصادية الإثنى عشر، مع إعطاء وزن نسبي لكل مؤشر، وعن طريق قياس المعايير التالية لكل دولة: مدى التنظيم الحكومي للخدمات المالية. درجة تدخل الدولة في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من خلال الملكية المباشرة وغير المباشرة. تأثير الحكومة على تخصيص الائتمان. مدى تطور الأسواق المالية. الانفتاح على المنافسة الأجنبية. (<https://www.heritage.org/index/ranking>) - مؤشر كوف للعوالم: الصادر عن معهد KOF السويسري على أساس سنوي منذ عام ١٩٧٠، ويتكون من عدد من المؤشرات الفرعية التي يتم تجميعها لتمثل المؤشرات الرئيسية ويكون لكل مؤشر وزن نسبي يتغير من عام إلى آخر. **مؤشر التنمية البشرية (HDI)**: هو مؤشر خاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو مؤشر مركب يتكون من الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية وهي حياة طويلة وصحية، والمعرفة، والحياة بمستوى معيشي لائق، ويتم احتساب المؤشر كمتوسط هندسي للمؤشرات التي يتم قياسها للأبعاد الثلاثة على النحو التالي: البعد الصحي يتم قياسه وفقا لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، وهو ما يشير إلى درجة التقدم الطبي في الدولة. البعد المعرفي، يتم قياسه بمتوسط سنوات الدراسة للبالغين فوق ٢٥ عام، وسنوات الدراسة المتوقعة للأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة. المستوى المعيشي ويتم قياسه بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا المؤشر لا يغطي قضايا الفقر وعدم المساواة فلها مؤشرات أخرى.

<https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI>

مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Index): الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث يقيس القيود القانونية والتنظيمية المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مراجعة أربعة قيود رئيسة تفرض على الاستثمار الأجنبي المباشر وهي: القيود على الاستثمار في الأسهم الأجنبية. آليات إصدار الموافقات على الاستثمار. القيود على تعيين المدراء الأجانب. قيود التشغيل مثل القيود المفروضة تحويل الأموال للبلد الأم أو القيود المفروضة على تملك الأجانب للأراضي. وتجدر الإشارة إلى إن مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر لا يُعد مقياسا متكاملًا لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر

على كيفية تنفيذ إجراءات الاستثمار الأجنبي المباشر، بما قد يؤدي إلى وجود حواجز أخرى للدخول لأسواق البلد المضيف (OECD.org).

مؤشرات الحوكمة العالمية: وهي مؤشرات كمية تصدر عن البنك الدولي، لقياس مدى توفر مقومات الحكم الرشيد في الدول ابتداءً من العام (١٩٩٦)، ويعتمد البنك الدولي في صياغته لمؤشرات الحكم الرشيد على تعريف شامل للحكم الرشيد بأنه "مجموعة التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في دولة ما"، ويتضمن هذا التعريف كل من العملية التي يتم بها إختيار الحكومة، والقدرة الفعالة للحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات المتعددة، واحترام كل من الأفراد والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بينهم، وتقاس مؤشرات الحكم الرشيد من خلال ستة أبعاد هي: المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التنظيم، سيادة القانون، السيطرة على الفساد (worldbank.org)

مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول: وهو تقييم مستقل للجدارية الائتمانية للدول، والتي تُعرف بأنها مدى قدرة دولة أو مؤسسة ما على سداد ديونها، وتقوم به وكالات عالمية متخصصة، لمساعدة الدول والمستثمرين على الإحاطة بمستوى المخاطر المرتبطة بالاستثمار، من خلال تقييم مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المستثمرين بكامل قيمتها في الوقت المحدد، اي أنه مرجعية مشتركة وشفافة كل من الحكومات والمستثمرين بما يساعدهم في عمليات صنع القرار على كافة المستويات.

مؤشر القدرات الإنتاجية (PCI): هو مؤشر يصدر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويمثل أداة ديناميكية تدعم الدول النامية في تحسين قدراتها الإنتاجية من خلال توضيح الإمكانيات الإنتاجية اللازمة لتحقيق التنمية. ويتكون المؤشر العام من ٨ مكونات فرعية - تتضمن ٤٨ مؤشرا- وفيما يلي بيان بالمؤشرات الفرعية الثمانية: رأس المال البشري، رأس المال

الطبيعي، الطاقة، النقل، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، المؤسسات، الاستقرار السياسي، القطاع الخاص، التغيير الهيكلي.

(<https://unctad.org/topic/least-developed-countries/productive-capacities-index>)

مؤشر سهولة أداء الأعمال: هو مؤشر يصدر سنويا من البنك الدولي منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٢٠ - حيث تم إيقافه في سبتمبر ٢٠٢١ لإجراء بعض المراجعات على المنهجية المستخدمة- ويتم من خلاله ترتيب الدول عن طريق عمل استبيانات تمكن من قياس درجة تعقيد القوانين والإجراءات المتعلقة بممارسة الأعمال، ويتم تكوين المؤشر الكلي عن طريق عدد من المؤشرات الفرعية التالية: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود إنفاذ العقود، تسوية حالات الإعسار (worldbank.org)

-مؤشر *Business Ready (B-READY)* قام البنك الدولي بإصدار مؤشر (B-READY) لتقييم بيئة الأعمال والاستثمار حول العالم، والذي يحل محل مؤشر سهولة أداء الأعمال مع إجراء بعض التحسينات عليه. ويعتبر هذا المؤشر أحدث المؤشرات الصادرة لتقييم المناخ الاستثمار حيث صدرت دليل المنهجية الخاص بالمؤشر في مايو ٢٠٢٣ والذي يصف الأهداف ومنهجية القياس للمؤشر.

ويقيس المؤشر سهولة دخول الأعمال عبر ثلاث مؤشرات أساسية وهي: اللوائح الخاصة بدخول الأعمال التجارية، مدى توافر التكنولوجيا الرقمية وشفافية المعلومات الخاصة بإقامة المشروعات، الوقت والتكلفة المطلوبين لتسجيل الشركات المحلية الجديدة. ويتكون كل مؤشر من عدد من المؤشرات الفرعية التي تغطي جوانب المؤشر)

<https://www.worldbank.org/en/businessready>

وتجدر الإشارة إلى أن توافر مناخ استثماري مناسب، وتوافر مؤشرات كافية لقياسه والحكم على مدى جودته، بل وإتخاذ القرار الاستثماري فعليا، لاينفى وجود المخاطر المتعلقة بالاستثمار

الأجنبي المباشر وأهمها: المخاطر السياسية، ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين البلدين، ومخاطر تحويل النقد الأجنبي إلى الدول الأم، ومخاطر تقلبات الأسواق العالمية والصدمات الخارجية، والتي تلعب دوراً فاعلاً في إعاقة قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.

ثانياً: الاتجاهات الحديثة المفسرة لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر

فرض التطور الهائل التكنولوجي في مجالات التمويل والاستثمار وانتشار العولمة، ظهور اتجاهات ونظريات حديثة تفسر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوضح أهميته بين الدول المختلفة ومن تلك

١- نظرية عدم كمال السوق (الميزة الاحتكارية)

وفقاً لتلك النظرية التي تبناها المفكر الاقتصادي ستيفان هيمر (Stephane Hymer) ١٩٦٠، الذي يرى أن المحددات الأساسية لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر هي عدم سيادة المنافسة الكاملة في الدول الأم لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عندما يتسم نشاط معين في الدولة الأم باحتكار القلة من جهة وامتلاك القائمين في تلك الصناعة لمزايا من جهة ثانية، يدفع تلك المؤسسات إلى الاستثمار في دول غير دولها الأصلية. واستكمالاً لتفسير هيمر قام الاقتصادي كيند ذا برجر (Kind the Berger) سنة ١٩٦٩ بذكر النقائص الخاصة بأسواق الدولة المضيفة والمتمثلة في: ١- عدم كمال السوق من حيث تنوع المنتجات والسلع، ومن حيث الاستحواذ على عوامل الإنتاج المتمثلة في التكنولوجيا وأساليب الإدارة والتنظيم وغيرها. ٢- النقائص المتعلقة باقتصاديات الحجم. ٣- السياسات والإجراءات الحكومية الخاصة بالإنتاج والتصدير. وقد أشار هيمر إلى أن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو الرغبة في السيطرة على السوق الخارجي، إذ تتمتع الشركات العالمية بمزايا لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، بما يمكنها من الحصول على عائد أكبر من الذي تحصل عليه الشركات المحلية، وقد تم تطوير هذا النموذج على يد المفكر الاقتصادي كافيس حيث بين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتم في الأساس نتيجة توفر أربعة مزايا هي: ميزة تكلفة رأس المال حيث تتمتع الشركات الدولية عادة أكثر بقدرة

تمويله هائلة تمكنها من دخول الأسواق المختلفة. ميزة تنوع المنتجات حيث تتميز تلك الشركات بتنوع كبير في منتجاتها تماشياً مع أذواق المستهلكين وطبيعة الأسواق التي يتم الاستثمار بها. ميزة تقدم البحث العلمي حيث تتميز الشركات الاحتكارية بقدرة عالية في البحث والتطوير مما يمنحها تفوق تكنولوجي على الشركات الأخرى. ميزة تحقيق الوفورات الاقتصادية، نظراً لكبر حجمها وإتباع طرق إدارية متطورة بما يؤدي إلى تدنية التكاليف، كما أن زيادة عوائق وموانع الاستيراد في الدول المضيفة أدى إلى زيادة مزايا الشركات الاحتكارية العاملة في السوق المحلي.

- ورغم ما تقدمه هذه النظرية من حقائق حول توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها تعرضت لبعض الانتقادات منها: عدم واقعية الفرض القائل بالمعرفة الكاملة لدى المستثمرين الدوليين بجميع فرص الاستثمار الأجنبي بالخارج. كما لم تقدم النظرية تفسيراً للقيام بعمليات الاستحواذ والتملك المطلق لشركات قائمة في البلدان المضيفة التي لا تتوفر بها مزايا احتكارية وفي الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار كالتصدير أو إبرام عقود تراخيص خاصة بالإنتاج أو التسويق. كما أن إمتلاك الميزة الاحتكارية وحده لا يفسر قيام الاستثمار الأجنبي حيث يجب توافر بعض العوامل الأخرى مثل القيود المفروضة على التجارة الدولية، المزايا المكانية، والسياسات التي تنتهجها الدول المضيفة. (خير الدين، ٢٠٠٩)

٢- نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (الحماية): والتي تبناها بيكلي (Buckley) وريجمان (Rugman) ودانينج (Dunning)، حيث يرون أن المزايا الاحتكارية خاصة في براءات الاختراع، والمعرفة التكنولوجية المتقدمة، والخبرات الفنية، والعلامات التجارية، تمثل مزايا احتكارية تمتلكها الشركات، تستطيع من خلال الاستخدام الداخلي لها في ظل عدم كمال السوق، أن تتخطى القيود والحواجز التي تفرضها الدول المضيفة على أسواقها، ومن جهة أخرى فإن استخدام تلك المزايا يمكن أن يحول دون دخول منافسين جدد للعمل في تلك الأسواق. ومن ثم فإن إحتفاظ الشركات الدولية بالأصول المعنية المتمثلة في براءات الاختراع والخبرات الفنية والإدارية يعتبر الدافع الرئيسي للاستثمار في الخارج، وتستطيع الشركات الدولية تعظيم عوائدها إذا ما استطاعت توفير الحماية لأنشطة وعمليات الإنتاج الخاصة

بها وتنفيذها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي وفروعه بالدول المضيفة، بدلا من ممارستها في الأسواق مباشرة، أو القيام بعمليات التصدير أو منح التراخيص لشركات محلية بالدولة المضيفة. (بلول وليفه، ٢٠٢٠) وعلى ذلك ورغم وجهة إفتراض تلك النظرية، إلا أنها تعرضت للانتقادات، حيث يرى المعارضون عدم وجود مبرر قوى لاتخاذ إجراءات الحماية المنفردة من قبل الشركات، في ظل وجود العديد من القوانين والمواثيق الدولية المتعلقة بحماية براءات الاختراع والملكية الفكرية. كما أنه لايجب التركيز على المزايا الاحتكارية العالمية دون التعرض للمزايا النسبية على المستوى المحلى والإقليمي وأشكال التوطن الصناعي التي تفرضها الظروف الاقتصادية والسياسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي. (خير الدين، ٢٠٠٩)

٣- نظرية احتكار القلة: وفقا لتلك النظرية فان الدافع للاستثمار الأجنبي المباشر يكمن في أسواق احتكار القلة، حيث تحول المنافسة الاحتكارية بين الشركات الكبيرة المتحكمة في السوق تحقيق أياً منهم لمعدلات نمو مرتفعة عن طريق المضاربة السعرية، وتتحدد نسبة النمو وفقا لنصيبها في السوق الاحتكارية ويصعب زيادتها ولذا تسعى هذه الشركات إلى تعزيز فرصتها في النمو وتعزيز أرباحها عن طريق السيطرة على أسواق خارجية والإنتاج فيها، بأسلوبها هجوما بعيدا عن ضغوط السوق الاحتكارية بالاستثمار بالخارج ونقل جزء متزايد من إستثماراتها الجديدة إلى الخارج مما ينقل السمة الاحتكارية للسوق العالمية. وكان أهم انتقاد لهذه النظرية هو تجاهلها للإغراءات المتاحة في الأسواق الأجنبية، وتغاضيها عن لجوء الشركات الصغرى العاملة بالأسواق التنافسية للاستثمار بالخارج دون وجود لضغوط المنافسة الاحتكارية، لذا فإن هذا التفسير يركز على العوامل المصاحبة للسلوك الاحتكاري أكثر من العوامل المرتبطة بالمنافسة في سوق احتكار القلة (بلول وليفه، ٢٠٢٠).

٤- نظرية توزيع المخاطر: حيث الدافع الرئيسي للشركات للاستثمار بالخارج هو تدنية حجم المخاطر التي تواجهها، عن طريق إستراتيجية التنوع في الأنشطة الاستثمارية بين دول مختلفة، لا توجد روابط بين اقتصادياتها حيث تختلف عوائد الاستثمار وفقا للبيئة الاستثمارية حيث أنه عادة ونتيجة لعدم تشابه اقتصاديات تلك البلاد فإنه يصعب أن تواجه ذات المخاطر (خير الدين، ٢٠٠٩).

٥- نظرية المنظمة: حيث قيام الشركات بالاستثمار بالخارج، يعود إلى قرارات ورؤية مدراء هذه الشركات أو إلى إستراتيجية الشركات نفسها على المدى المتوسط والبعيد. والتي ترى أن نمو الشركة يتحقق بإنتاج منتجات جديدة، أوغزو أسواق خارجية جديدة، أما التوسع في دولة مضيئة فيكون من خلال إنشاء شركة جديدة، ويبرز دور مدراء الشركات من جهتين تتمثل الأولى في قدراتهم الفنية والعلمية والتسويقية ومدى إدراكهم لمختلف فرص ومخاطر الاستثمار الخارجي ومهارتهم في إيجاد الحلول المناسبة لتجنب تلك المخاطر، وتتمثل الثانية في الميول النفسية والخيارات الذاتية لهؤلاء المديرين ورغبتهم في تدويل الشركات القائمين عليها أو الاكتفاء بالسوق المحلي فقط. أما التفسير المبني على إستراتيجية الشركات فيرى أصحابه أن توجه الشركات للاستثمار الخارجي يكون كرد فعل لمنهات أخرى أما خارجية مثل الخوف من فقدان السوق نتيجة زيادة حدة المنافسة بين الشركات وإما داخلية تتمثل في رغبة الشركة بتجسيد استثماراتها خارج بلدها الأم وتدويل إنتاجها، وقد تتبنى الشركة إستراتيجية دفاعية تمنحها القدرة على المحافظة على حصتها السوقية أو إستراتيجية هجومية حال امتلاكها للتكنولوجيا التي تمكنها من التوسع بالخارج. (شريط وبشرى، ٢٠٢٠)

٦- نظرية الموقع: والتي تهتم بالعوامل والمحددات المكانية أو البيئة المحيطة بقرارات الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات، حيث يدور محور إهتمام النظرية حول المتغيرات البيئية المرتبطة بالعرض والطلب في الدولة المضيفة، والتي تؤثر على مناخ الاستثمار والأنشطة الإنتاجية والتسويقية والتطوير والبحوث والعوامل المرتبطة بتوزيع الموارد الطبيعية وبتكاليف الإنتاج والإدارة والعوامل المرتبطة بالسوق والحوافز والامتيازات

الممنوحة في البلد المضيفة وسياسات التجارة الخارجية بها. (خير الدين، ٢٠٠٩). وتم إجراء عدة تعديلات على تلك النظرية وإضافة عدد جديد من العوامل المحددة في النظرية الأولى وهي العوامل الشرطية وتتمثل في خصائص المنتج وكل من الخصائص المميزة والعلاقات الدولية للدولة المضيفة. العوامل الدافعة وتتمثل في مركز الشركة التنافسي والخصائص المميزة لها. العوامل الحاكمة وتتمثل في الخصائص المميزة لكل من الدولة المصدرة للاستثمار والدولة المضيفة. وأطلق عليها نظرية الموقع المعدلة.

ثالثاً: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال

الفترة من عام ٢٠٠٠: ٢٠٢٢

تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى تواضع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي يعكس قصور ملحوظ في سياسات تلك الدول في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من ناحية، وعدم توافر مناخ الإستثمار المناسب وفرص النمو الاقتصادي بها، نتيجة إنتشار ظروف عدم الاستقرار السياسي والتزاعات والصدمات الاقتصادية بالمنطقة مقارنة بإمكانياتها الإستثمارية وتوافر فرص الإستثمار البكر المختلفة بها، مما أدى إلى إنخفاض الفوائد المحتملة من تحقيق إندماج أكبر مع الأسواق الأوروبية، مقارنة بنجاحات الاقتصاديات الناشئة والنامية الأخرى في جذب الإستثمارات وإستخدامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بها. كما يتلاحظ تركيز الإستثمار الأجنبي في المنطقة في عدد محدود من القطاعات الاقتصادية كالصناعات الاستخراجية والتي لا توفر عدد كبير من الوظائف، كما لا يدعم الإستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (OCED, 2021) ويمكن متابعة ذلك من خلال المقاييس التالية:

نسبة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الناتج المحلي الإجمالي: حيث يوضح

الجدول المتوسط السنوي لصافي التدفقات النقدية الداخلة للدول محل الدراسة كنسبة من

الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بالمتوسط العالمي وذلك خلال سنوات الدراسة في الفترة من عام ٢٠٠٠: ٢٠٢٢ ، والتي تشير إلى:

جدول رقم (1): صافي التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر لدول العينة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
دول العينة	1.89	1.85	1.39	2.02	2.73	4.79	7.07	5.55
العالم	4.61	2.66	2.14	1.86	2.23	3.28	4.25	5.32
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دول العينة	4.50	4.35	3.11	1.82	2.06	1.89	1.96	1.71
العالم	3.79	2.32	2.84	3.15	2.66	2.68	2.39	3.61
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط العام
دول العينة	1.69	1.81	1.44	1.35	1.20	1.36	1.51	2.57
العالم	3.52	2.66	0.99	2.08	1.37	2.25	1.68	2.80

المصدر من إعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي

- إنخفاض متوسط نسب التدفقات الواردة للدول محل الدراسة مقارنةً بالمتوسط العالمي خلال الأعوام من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢.
- إرتفاع متوسط نسب التدفقات الواردة للدول محل الدراسة مقارنةً بالمتوسط العالمي خلال الأعوام من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٠، ويرجع ذلك إلى توسع الشركات متعددة الجنسيات في نشاطها في المنطقة والتي كانت السبب الرئيسي في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال تلك الفترة، إذ لم يقتصر نشاطها على استغلال الموارد الطبيعية فقط، بل إمتد نشاطها إلى قطاع المشتقات البترولية، وكذا تبني معظم دول المنطقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي والمتضمنة تحرير حركة التجارة ورؤوس الأموال، وتبني برامج الخصخصة. (بن مرزوق وإلياس، ٢٠١٧)

- انخفاض متوسط نسب التدفقات الواردة للدول محل الدراسة مقارنة بالمتوسط العالمي خلال الأعوام من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٢ عدا عام ٢٠١٨ حيث كان سبب التفوق الى تراجع المتوسط العالمي في ذلك العام والذي أرجعه تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٨ إلى انخفاض العائد العالمي على الاستثمار عام ٢٠١٨ ليصبح ٦.٧% فقط ، ويرجع تراجع الدول محل الدراسة مقارنة بالمتوسط العالمي الى الاضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة خلال عام ٢٠١١ وثورات الربيع العربي وما تبعها من عدم إستقرار سياسي واقتصادي.
- انخفاض المتوسط العام لمتوسط نسب التدفقات الواردة للدول محل الدراسة مقارنة بالمتوسط العالمي خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٢٢.

أ- الوضع الحالي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

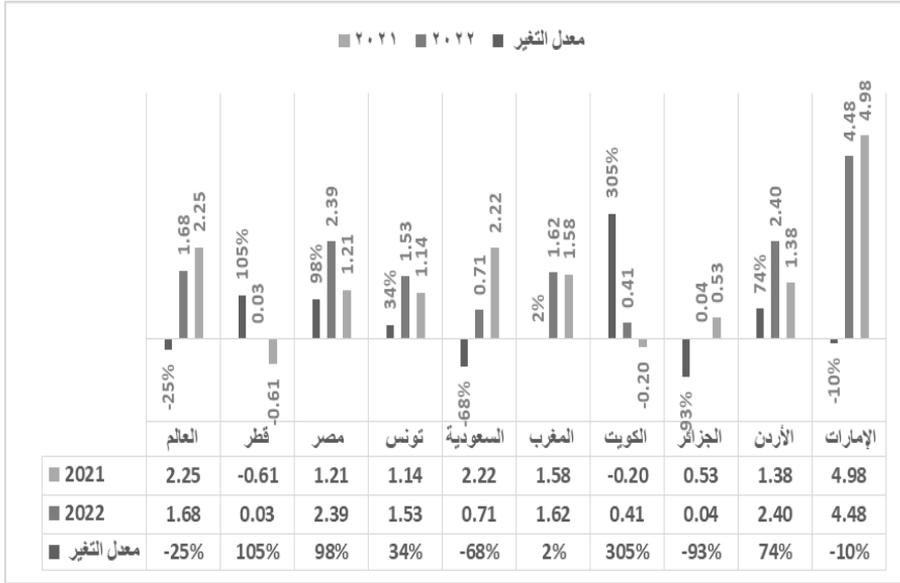
أظهرت قيم صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام ٢٠٢٢ حسب المنطقة التي تنتهي إليها دول الدراسة (منطقة الشرق الأوسط ومنطقة شمال إفريقيا انخفاضاً على مستوى قارة إفريقيا بنسبة بلغت ٤٤ %، (من ٨٠ مليار دولار إلى ٥٤ مليار دولار)، وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٢١ قيمة قياسية بسبب معاملة مالية واحدة في جنوب إفريقيا وإذا قمنا باستبعاد تلك المعاملة لأصبحت نسبة الانخفاض ٧% فقط ، وعلى عكس متوسط القارة فقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا من حوالي ١٠ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١ إلى ١٥ مليار دولار عام ٢٠٢٢ ، بنسبة زيادة بلغت ٥٨%، حيث إرتفعت التدفقات في مصر بأكثر من الضعف لتصل إلى حوالي ١١ مليار دولار أمريكي، نتيجة لزيادة عمليات الاندماج والاستحواذ وتضاعف عدد المشاريع الجديدة، وعمليات الخصخصة

أثر الفساد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة من (٢٠٢٢-٢٠٢٠)

وانخفضت التدفقات إلى المغرب بنسبة طفيفة بلغت ٦% لتصل إلى ٢.١ مليار دولار أمريكي. (تقرير مؤشر مدركات الفساد، ٢٠٢٣)

وعلى صعيد قارة آسيا، إنخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٢٢ في غرب آسيا بنسبة ١٤%، ليصل إلى ٤٨ مليار دولار أمريكي، وإنخفضت التدفقات إلى السعودية بنسبة ٥٩%، وزادت التدفقات إلى الإمارات بنسبة ١٠%، لتصل إلى ٢٣ مليار دولار، وهو أعلى مستوى مسجل بها، وقد حققت المركز الرابع على المستوى العالمي من حيث عدد المشاريع الجديدة. (تقرير مؤشر مدركات الفساد، ٢٠٢٣)

جدول رقم (٢): تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول العينة (٢٠٢١-٢٠٢٢/٢٠٢٣)



المصدر من إعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي.

تشير بيانات الجدول رقم (٢) والشكل المصاحب له إلى صافي التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر لدول العينة^(١) ويتضح من الجدول والشكل السابقين مايلي:

- إنخفضت صافي التدفقات الإستثمارية على المستوى العالمي خلال عام ٢٠٢٢ بنسبة ٢٥% مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠٢١.

- حققت الإمارات العربية المتحدة أعلى صافي تدفق إستثمارى بين دول العينة خلال العامين بلغ ٤.٩٨، ٤.٤٨، وإن كان معدل التغير سالب إلا أنه مازال أعلى من المتوسط العالمي خلال نفس الفترة. ويمكن إرجاع ذلك لسهولة الإجراءات بها، وتوافر مناخ الأستثمار لكون الإمارات مركزاً تجارياً عالمياً. يليها السعودية عام ٢٠٢١ نتيجة حركة الإنفتاح السياسى والاقتصادى التى تبنتها حكومة بن سلمان. كما حققت مصر عام ٢٠٢٢ معدل تغيير مرتفع والذي بلغ ٩٨%. بمتوسط بلغ ٢,٣٩ وهو أعلى من المعدل العالمي لذات العام، ويمكن تفسير ذلك بسبب الإصلاحات التشريعية لقانون الاستثمار والتي قامت بها الدولة لتحسين مناخ الاستثمار وإتجاه سياساتها لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحسين البنية التحتية، ودعم المشروعات العملاقة مثل مشروع تطوير منطقة قناة السويس ومشروعات العاصمة الادارية الجديدة وغيرها. وقد استمر التزايد فى حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر خلال عام ٢٠٢٣ نتيجة لتلك السياسات، حيث بلغت صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالى ١٠ مليار دولار أمريكي، وحققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للقطاعات غير البترولية صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٦.٠ مليار دولار أمريكي خلال النصف الثانى من عام ٢٠٢٣، ويُتوقع أن تزايد تلك القيمة بشكل كبير خلال عام ٢٠٢٤ نتيجة الاستثمارات الأجنبية بمنطقة رأس الحكمة، والتي يمكن أن تصل إلى حوالى ١٢ مليار دولار بنهاية العام المالى ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤.

^١- يُقصد بصافي التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر لدول العينة: تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها في البلد المعني من المستثمرين الأجانب منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي.

-الأردن: حققت الأردن زيادة في صافي التدفقات خلال عام ٢٠٢٢، بلغت نسبة ٧٤% من صافي التدفقات خلال عام ٢٠٢١، كما جاءت قيمة صافي التدفقات أقل من المتوسط العالمي خلال عام ٢٠٢١، وأعلى منه خلال عام ٢٠٢٢.

-الجزائر: انخفضت صافي التدفقات خلال عام ٢٠٢٢، بنسبة بلغت ٣٩% من صافي التدفقات خلال عام ٢٠٢١، وبلغت صافي التدفقات بالجزائر أقل من المتوسط العالمي خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢.

-المغرب: ارتفعت قيمة التدفقات خلال عام ٢٠٢٢، بنسبة طفيفة بلغت ٢% من صافي التدفقات خلال عام ٢٠٢١، وبلغت صافي التدفقات بالمغرب أقل من المتوسط العالمي خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢.

-السعودية: انخفضت صافي التدفقات خلال عام ٢٠٢٢، بنسبة بلغت ٦٨% من صافي التدفقات خلال عام ٢٠٢١، وبلغت صافي التدفقات بالسعودية أقل من المتوسط العالمي خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢.

-تونس: ارتفعت قيمة التدفقات خلال عام ٢٠٢٢، بنسبة كبيرة بلغت ٣٤% من صافي التدفقات خلال عام ٢٠٢١، وبلغت صافي التدفقات بتونس أقل من المتوسط العالمي خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢.

-قطر: حققت قطر زيادة في صافي التدفقات خلال عام ٢٠٢٢، بلغت نسبة ١٠٥% من صافي التدفقات خلال عام ٢٠٢١، كما جاءت قيمة صافي التدفقات أقل من المتوسط العالمي خلال عامي ٢٠٢١، ٢٠٢٢.

-الكويت حققت الكويت أعلى معدل تغير بين دول العينة خلال العامين ٢٠٢١، ٢٠٢٢ حيث بلغ ٣٠٥% رغم تواضع حجم صافي التدفقات الواردة إليها كنسبة من م.ج.م. وانخفاضها عن المعدل العالمي.

ج- التحديات والعقبات التي تواجه تدفق الاستثمارات الأجنبية بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

مازات هناك العديد من التحديات التي تواجهه دول العينة وتشكل عقبات حقيقية أمام توفير موارد النقد الأجنبي اللازمة لتمويل إحتياجاتها ومنها :

- عدم التنوع في أوجه النشاط الاستثماري، حيث يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الصناعات الاستخراجية المتعلقة بالنفط ومشتقاته، كما تتركز معظم الصادرات التي تقوم بها تلك الدول على المنتجات الزراعية والنفط.
- الاضطرابات السياسية في المنطقة، حيث شملت فترة الدراسة عدة حروب واضطرابات سياسية بدايةً من حرب العراق، والصراع الفلسطينية الاسرائيلي، وكذا ثورات الربيع العربي وما تبعها من صراعات.
- عدم تفعيل إتفاقيات التجارة والاستثمار الإقليمية، حيث تعتبر هذه الاتفاقيات أفضل سبيل لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لما تتضمنه من مزايا متبادلة بين الدولة المضيفة والدولة الأم للاستثمار.
- عدم توفر المعلومات والإحصائيات الدقيقة المتعلقة بالاستثمار، الأمر الذي يحد من فاعلية السياسات والإجراءات التي تتخذها الدول لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن جهة أخرى تعوق المستثمر الأجنبي في اتخاذ قراره الاستثماري ويرفع درجة خطورة القرار الاستثماري.
- البيروقراطية الإدارية وصعوبة استخراج التراخيص، وتعقد الإجراءات الإدارية وتنازع جهات الاختصاص داخل الدول.
- إفتقار دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للكوادر المدربة والعمالة الماهرة، وخاصةً في المجالات التقنية الحديثة.

- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث يلعب القطاع العام دورًا كبيرًا في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الأمر الذي يثير مخاوف المستثمر الأجنبي حول نزاهة المنافسة.
- تفشي الفساد بالجهاز الإداري لدول المنطقة، مما يمثل تكلفة إضافية على المستثمر، تزيد من التكاليف المتوقعة لاستثماراته قبل إتخاذ قراره الاستثماري، كما تمثل درجة من عدم اليقين حول سير الأعمال بعد إقامة المشروع.
- عدم وجود حوافز كافية للاستثمار بدول المنطقة، واقتصار بعض الحوافز على الحوافز الضريبية والتي لم تؤت ثمارها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذا عدم شمول التشريعات لضمانات للمستثمر في حالة قراره بالتخارج من الدولة.
- تذبذب أسعار الصرف في عدد من دول المنطقة، ووجود أسواق موازية لأسعار الصرف، وما يتبعه ذلك من قيام الدول بفرض قيود على تحويلات العملات الأجنبية للخارج، مما يمثل تخوف لدى المستثمر من إمكانية استيراد مدخلات نشاطه من مواد خام ومعدات رأسمالية وقطع غيار من الخارج، وكذا صعوبة تحويل أرباحه لبلده الأم.
- ضعف القطاع المصرفي بدول المنطقة، وعدم إمتلاكه لحلول تمويلية تمكن المستثمر الأجنبي من تمويل استثماراته.
- وتجدر الإشارة إلى أن جذب المزيد من تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر إلى دول عينة الدراسة يستلزم مزيدا من الجهود من حكومات تلك الدول للتغلب على التحديات والعقبات التي تواجهها، ومنها:
- وتعديل التشريعات القائمة وإصدار تشريعات تكميلية لتنظيم مناخ الاستثمار، وتوفير الاتساق والوضوح والتناسق بين القوانين المختلفة، خاصة فيما يتعلق بتخصيص الأراضي وتراخيص إقامة المشروعات المختلفة.

- تشجيع القطاع الخاص، وتقليل درجة تدخل الدولة في الأنشطة الاستثمارية وخاصة المتعلقة بالخدمات الأساسية كالنقل والصحة وخدمات الاتصالات وصناعة التكنولوجيا وذلك لتحسين مناخ المنافسة وتحسين الإنتاجية بما يسهم تحقيق الاندماج في السوق العالمي خاصة في مجال نقل البيانات .
- مكافحة الفساد الإداري، وتقليص الإجراءات الحكومية والبيروقراطية في الأجهزة الإدارية للدول.
- التوجه نحو رقمنة الإجراءات الحكومية، وتفعيل نظم الحكومة الالكترونية، بما يوفر النزاهة والشفافية، وإتاحة المعلومات حول الإجراءات والقواعد المنظمة للخدمات المطلوبة.
- تعزيز السياسات المالية والنقدية العاملة على استقرار أسعار الصرف للعملات الأجنبية، وإزالة القيود على تحويل العملات للخارج.
- إبرام اتفاقيات إقليمية للتجارة والاستثمار وتفعيل القائم منها، لزيادة التبادل التجاري والاستثمار، وإقامة اتحادات جمركية بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما يعزز التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة.
- وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بخطة الدول في المجال الاستثماري، بما يتفق مع تحقيق التنمية المستدامة، وبما يتسق مع توجهات العالمية للاستثمار بما يضمن التنوع في المجال الاستثمارية لتلك الدول.
- رفع القيود الجمركية والاستيرادية، وتشجيع ودعم الصادرات، وإقامة مناطق حرة تتمتع بإعفاءات مع ربط الإعفاءات والحوافز بطبيعة النشاط ومساهمته التصديرية في جميع دول العينة.

- التأكيد على دعم هيئات الترويج للاستثمار والتنسيق مع الجهات الإدارية بالدول المختلفة التي ترتبط بمجالات الاستثمار مثل وزارات الصناعة والإسكان والمالية، ووضع إطار موحد يتعامل من خلاله المستثمر الأجنبي فيما يتعلق باستصدار التراخيص أو ممارسة نشاطه.
- العمل على تنمية مهارات الكوادر البشرية بالمنطقة، وإقامة مؤسسات تعليمية مهنية متخصصة، مع التركيز على إعداد الكوادر الفنية المتخصصة في المجالات التكنولوجية الحديثة.

ومما لا شك فيه أن إتخاذ تلك الإجراءات وتفعيلها على النحو الذي يساهم بفاعلية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في الدول المختلفة، يتطلب تفعيل الحوكمة ومقاومة الفساد بأنواعه المختلفة في جميع الدول نظراً لخطورته في إعاقة تحقيق الأهداف المختلفة. الأمر الذي يدعونا لمناقشة مفهوم الفساد وأنواعه والآثار المترتبة عليه على نحو ماسيرد بالجزء التالي من البحث.

رابعاً: ماهية الفساد (من حيث مفهومه وأنواعه وأسبابه ومؤشرات قياسه)

مفهوم الفساد وتطوره في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

١- **مفهوم الفساد:** إنتشر مفهوم الفساد مع تطور الحياة البشرية، وإتساع دوائر النشاط الاقتصادي، وصولاً إلى ظاهرة العولمة، وزاد الاهتمام بدراسته للتعرف على أنواعه المختلفة، وإقتراح الأليات المختلفة للحد منه بل ومقاومته. وفي هذا الصدد تباينت المفاهيم المرتبطة بالفساد وفقاً لمنظور دراسة الظاهرة حيث يختلف مفهوم الفساد عند دراسته من منظور اقتصادي عنه من منظور أخلاقي أو ديني أو اجتماعي أو لغوي.. إلخ. وعلى ذلك يمكننا الاهتمام بمفاهيم الفساد التي أقرتها المنظمات الدولية، حيث يوجد تباين في مفهوم كل منها للفساد وفقاً لمنظور تناوله وإن توافر بينها العديد من القواسم المشتركة، فنجد أن **منظمة الشفافية الدولية:** قد عرفت الفساد على "أنه إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب شخصية، والذي يترتب عليه انخفاض الثقة في اقتصاد البلد، وضعف

الديمقراطية، وتباطأ التنمية الاقتصادية، مما يساعد على انتشار عدم المساواة وزيادة حدة الفقر وتهديد السلام الاجتماعي وظهور الأزمات المختلفة (transparency.org). أما منظمة الأمم المتحدة، فقد عرفته ضمناً في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بأنه اكتساب الثروة الشخصية بصورة غير مشروعة تؤدي إلى إلحاق ضرر بالغ بالمؤسسات الديمقراطية والاقتصادات الوطنية وسيادة القانون. (unodc.org).

أما البنك الدولي فقد عرف الفساد بأنه إساءة استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بما يتضمن العديد من السلوكيات من الرشوة إلى سرقة المال العام. ويلاحظ أن هذا التعريف قد حصر الفساد في القطاع الحكومي والذي قد يكون في شكل رشاي أو إبتزاز أو سرقة أو إختلاس، أو سوء إستخدام للموارد أو للسلطة المخولة لأصحاب المناصب العامة. وإتفق صندوق النقد الدولي مع هذا المفهوم، حيث عرف الفساد على أنه إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة. ويركز هذا المفهوم على الأعمال التي يمارسها موظفي الدولة دون التطرق للأعمال الفاسدة التي قد يقوم بها مواطنون عاديون. (شريط و بشرى، ٢٠٢٠)

ووفقاً لهذا التعريف قد يكون الفعل فاسد حتى إن لم ينتج عنه مكاسب مالية للموظف العام، على سبيل المثال إذا قام المسؤول بالتدخل السياسي بإساءة استخدام سلطته، لتحقيق مأرب شخصية غير التي حددها القانون والنظام العام مثل منح المسؤول لعقد شراء قطعة أرض لأحد أفراد أسرته أو معارفه.

(Gaspa& Hagan, 2016)

وإنطلاقاً من المفاهيم السابقة، فإن المفهوم الذي سيتبناه البحث للفساد هو إساءة استخدام الموظف العام أو الخاص للسلطات الوظيفية المخولة له، لتحقيق مكاسب خاصة له.

٢- أنواع الفساد: تعددت أنواع الفساد المنتشرة وفقاً لاختلاف معايير القياس أو طرق تطبيقه أو سببه على النحو التالي:

أ- **الفساد وفقاً للحجم:** أشار دليل الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى نوعين رئيسيين للفساد وفقاً لمستوى المتورطين فيه وحجم المبالغ المالية المقدمة لمقابله وهما: النوع الأول ويُعرف **بالفساد الكبير** وهو الخاص بمستويات الإدارة الحكومية والسياسات العامة والذي يؤدي إلى تآكل الثقة في مؤسسات الدولة ومن أمثلته الفساد الخاص بالمشتريات الحكومية وتخصيص المشروعات والأراضي وعمليات الخصخصة.

(: https://www.unodc.org/pdf/crime/corruption/UN_Guide.pdf,p:18) ويمكن

تسمية ذلك النوع بالفساد السياسي حيث انه مرتبط بالقيادات السياسية ومتخذي القرار حيث تتمتع تلك الطبقة بسلطات واسعة ليس فقط في تطبيق القوانين واللوائح بل تتعداها إلى صياغة تلك القوانين والتشريعات، ويأخذ ذلك النوع صوراً متعددة مثل قيام القيادة السياسية بالسرقة المباشرة لأموال الشعب وأصول وتحويلها للخارج في حسابات سرية أو بطريقة غير مباشرة عن طريق استغلال نفوذهم وسلطاتهم لمنح امتيازات والحصول مقابلها على رشاي وعمليات. والنوع الثاني يُعرف **بالفساد الصغير**، وهو الذي يرتبط بعمليات الرشوة البسيطة من الأشخاص الذي يرغبون في معاملة تفضيلية، كتسريع الإجراءات أو توظيف أقارب ومعارف في وظائف صغيرة. ويمكن تسمية هذا النوع بالفساد الإداري، حيث يتم ذلك الفساد على مستوى الإدارات والوحدات الحكومية الصغيرة، وهوما يواجهه أفراد المجتمع بشكل دوري ويومي عند التعامل مع المنافذ الحكومية وغالبا ما يكون في حدود مالية صغيرة (الجمل، هشام مصطفى، (٢٠١٥)). ويتمثل الاختلاف الأكثر أهمية بين الفساد الكبير والصغير أن الأول يتضمن تشوه وفساد الوظائف المركزية للحكومية بينما الثاني يتطور على حسب الأطر الاجتماعية. حيث قد يتم الفساد الصغير في غياب الفساد السياسي وفي ظل حكومات ديمقراطية، إلا أنه في كثير من الأحيان يسيران جنبا إلى جنب ويدعم كل منهما الآخر:

ب- **الفساد وفقاً للاستمرارية:** وينقسم إلى ثلاثة درجات هي: **الفساد العرضي** وهو الذي يقوم فيه الموظف بتلقي رشوة أو استغلال للنفوذ بشكل عرضي واستثنائي محدود، وليس بشكل دائم حيث تكون القاعدة أن يمارس الموظفين عملهم بنزاهة وشفافية. - **الفساد المؤسسي** وذلك

عندما يكون الفساد داخل منظمة بعينها أو في قطاعات معينة داخل النشاط الاقتصادي دون غيرها من باقي المؤسسات حيث يسهل فيها جني الأرباح. *الفساد المنتظم* والشامل وذلك عندما يكون تلقي الرشاوى على نطاق كبير داخل البلاد على مستوى جميع الدرجات الوظيفية، وجميع المؤسسات والأنشطة أو المجالات. (لطرش وفضيلة، ٢٠٢١)

ج- *الفساد وفقاً لنطاق الانتشار*: حيث ينقسم الفساد إلى فساد محلي ودولي، ويُقصد *بالفساد المحلي*: هو الفساد الذي ينتشر داخل البلد الواحد بين مؤسساته الاقتصادية وأفراده ضمن المناصب الصغيرة ممن ليس لهم أي اتصال أو تدخل مع العالم الخارجي، أيًا كان نوع الفساد أو حجمه. أما *الفساد الدولي*: فيأخذ مداً واسعاً عالمياً عابراً لحدود الدول والقارات من خلال المنظمات الإقليمية والدولية والشركات متعددة الجنسيات، حيث يكون أحد أطرافه على الأقل يحمل الصفة الدولية. (ثابت، ٢٠١٩)

د- *الفساد وفقاً للتقسيم القطاعي*: حيث ينقسم الفساد من حيث انتماء الأفراد المرتكبين لتلك الجريمة إلى نوعين هما: *فساد القطاع العام*: وهو الفساد المنتشر في الدوائر الحكومية والهيئات أو الجهات التابعة لها وهو الذي يتم فيه استغلال المنصب العام لتحقيق أغراض ومصالح شخصية. و*فساد القطاع الخاص*: ويعنى استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على توجهات السياسة العامة للدولة، باستخدام الرشاوى والهدايا وذلك لتحقيق مصالح شخصية كالحصول على مشروع معين أو الإعفاء من الضرائب، وغيرها من المزايا.

هـ- *الفساد وفقاً لمعيار الراي العام*: ويُقسم ذلك المعيار الفساد وفقاً للسياق العام ورؤية المجتمع لعمليات الفساد إلى *الفساد الأسود*: ويتضمن كافة الأعمال التي يتفق الأغلبية على أنها ممارسات فاسدة مجرمة ويجب معاقبة مرتكبيها. *الفساد الرمادي*: الذي يتواجد عندما ترى بعض العناصر وخاصة النخبة في المجتمع أن بعض الأعمال تندرج تحت عمليات الفساد في حين يكون رأى القاعدة العامة من الشعب غامضاً في هذا الشأن. *الفساد الأبيض*: وذلك عندما توجد

بعض الأعمال التي يتفق كل من النخبة والجماهير أن بعض العمليات يمكن التغاضي عنها وعدم استحقاقها للعقاب. (لطرش وفضيلة، ٢٠٢١)

و-الفساد وفقاً لمعيار السلطة: يُقسم هذا المعيار الفساد وفقاً لسلطة القطاع التي تتم فيه عمليات الفساد أو من حيث المظهر على النحو التالي: **الفساد الإداري:** ويقصد به الخروج عن النظم الإدارية السائدة، والانحراف الإداري والوظيفي الذي يقوم به الموظف العام أثناء القيام بعمله بالمخالفة للقواعد والإجراءات، لتحقيق مصالح ومكاسب شخصية. **الفساد السياسي:** وهو الذي يتعلق بالانحرافات واستغلال النفوذ السياسي لتحقيق مكاسب شخصية مثل تزوير الانتخابات أو محاباة البعض لانتمائهم السياسي. **الفساد المالي:** ويقصد به مخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم العمل المالي والإداري بالدولة، ومخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية الحصول على بعض التسهيلات كالفروض، والتلاعب في أسواق الأوراق المالية والتهرب الضريبي. (الجمال، ٢٠١٥)

الفساد التشريعي: ويحدث عندما تستغل السلطة التشريعية سلطاتها لإصدار قوانين تحكم طائفة معينة على حساب المصلحة العامة للمجتمع نظير الحصول منها على مكاسب خاصة. **الفساد الأخلاقي:** ويتمثل بخروج الأشخاص عن الأعراف المجتمعية والدينية في المجتمع والإتيان بأفعال مشينة أخلاقياً.

الفساد القضائي: ويتم فيه استغلال السلطة القضائية لتحقيق منافع شخصية، سواء إدارية لأحد الموظفين كالترقية إلى وظيفة أعلى أو سياسية لمحاباة أحد أفراد السلطة، أو عن طريق التلاعب بالثغرات القانونية واستغلال السلطة القضائية لتجنيب الجناة العقوبة المقررة وفقاً للقانون. (الجمال، ٢٠١٥)

وتجدر الإشارة إلى أن انتشار الفساد في مجتمع ما لا يقتصر على نوع دون آخر وإنما يمكن أن يظهر عدد من أنواع الفساد أو كلها في زمن واحد ومكان واحد، وأيما كان نوع الفساد المنتشر في مجتمع ما فإن له عدة صور مختلفة، يمكن أن تظهر إحداها أو أكثر من نوع في وقت واحد وممارسة واحدة، ومن هذه الصور: الإختلاس والرشوة واستغلال النفوذ وغسيل الأموال والإثراء

غير المشروع وإخفاء الحقائق وإعاقة تحقيق العدالة. وجميع أنواع الفساد وصوره تشترك جميعها في خصائص عامة واحدة أهمها أنها سلوك مخالف للقانون، يتم في سرية أو في الخفاء، ويشترك فيه أكثر من طرف أى أنه ليس سلوكاً فردياً، وأنه سريع الانتشار من قطاع لآخر أو من مستوى إدارى إلى آخر، أو من سلطة إلى أخرى، وربما من بلد إلى بلد آخر طالما توافر انعدام الضمير وتحقيق المصالح الشخصية أياً كان نوعها وغياب الرقابة.

٣- أسباب الفساد: يرجع انتشار الفساد في مجتمع ما إلى تضافر مجموعة من الأسباب الاقتصادية وغير الاقتصادية، وتتمثل الأسباب الاقتصادية في: انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانتشار البطالة وانخفاض متوسط دخل الفرد وعدم عدالة التوزيع ومن ثم انخفاض مستويات المعيشة وزيادة الفوارق بين الطبقات، وتضارب القوانين والسياسات الاقتصادية وغياب الرقابة على الأسواق وسوء تخصيص المواد وتدخل الحكومة في الأسواق بما يخلق السوق السوداء وغيرها من العوامل. أما الأسباب غير الاقتصادية فتشمل أسباب إجتماعية مثل: انتشار الفقر والجهل وسيطرة فئة قليلة من المجتمع على مجريات الأمور، وعدم الوعي الاقتصادي والثقافي للأفراد، وانخفاض الوازع الديني والأخلاقي، وغياب الدور التربوي للأسرة والمدرسة. وأسباب سياسية مثل سيطرة فئة قليلة على الحكم وغياب الديمقراطية و عدم الالتزام بالفصل بين السلطات، وغياب الشفافية والدور الرقابي للحكومة. وأسباب قانونية منها: عدم سيادة القانون وجود قصور تشريعي وقضائي عدم وضوح القوانين وصياغتها بشكل مهم مما يجعلها قابلة للتفسير بشكل خاطئ أو تصلح للتطويع تبعاً لرغبة المسئول الفاسد. وجود الثغرات القانونية التي تحيد بالتشريعات عن هدفها الأساسي. ويدعم كل ذلك الأسباب الادارية الخاصة بعدم وضوح إتجاهات السلطة والمسؤولية في المنظمات المختلفة وغياب الدور الرقابي وتضارب القوانين والقرارات المنظمة وتراخي سبل العقاب وضعف الهياكل التنظيمية للمؤسسات والاعتماد على سبب ومناهج إدارية قديمة غيرها. (الجمال، ٢٠١٥)

٤- مؤشرات قياس الفساد: وضعت المؤسسات والمنظمات الدولية مجموعة من المؤشرات الأساسية التي تتكون بدورها من مجموعة من المؤشرات الفرعية بأخذ كل منها وزن نسبي معين ويعبر مجموع تلك المؤشرات عن مدى انتشار الفساد في مجتمع ما وتختلف تلك المؤشرات التي تقس الفساد حسب مكوناتها والمنظور الذي تتبناه المؤسسة أو المنظمة صاحبة المؤشر ومن أهم تلك المؤشرات مايلي:

٥- مؤشر مُدركات الفساد (CPI) Corruption Perception Index

وهو مؤشر تصدره منظمة الشفافية الدولية ويعد المؤشر الأكثر استخداما لقياس الفساد على مستوى العالم حيث يعتمد المؤشر على قياس النسب المدركة لفساد القطاع العام بواسطة الخبراء بترتيب الدول وإعطائها درجات من ٠ إلى ١٠٠ بحيث ٠ هي الأكثر فسادا و ١٠٠ الأكثر نزاهة وتتكون الدرجة الممنوحة لكل دولة من تجميع ثلاثة مصادر بيانات على القل مستمدة من ثلاثة عشر تقييما ومسحا ومختلفا للفساد يتم تجميعها عن طريق مجموعة متنوعة من المؤسسات بما فيها البنك الدولي والمنتدى العالمي الاقتصادي .

<https://www.transparency.org/ar/news/how-cpi-scores-are-calculated/>

- مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية للشفافية، والخضوع للمساءلة، والفساد في القطاع العام (CPIA): هو مؤشر يصدر عن مجموعة البنك الدولي، يهدف إلى تقييم الشفافية والمحاسبة والفساد في القطاع العام، ومساءلة السلطة التنفيذية عن استخدام الأموال العامة من قبل كل من الناخبين والسلطة التشريعية والقضاء، ويتم محاسبة الموظفون العموميون بالسلطة التنفيذية عن القرارات الإدارية واستخدام الموارد ونتائج أعمالهم، وتمثل الأبعاد الثلاثة الرئيسية التي يقوم المؤشر بتقييمها في مساءلة السلطة التنفيذية عن الرقابة على المؤسسات ومساءلة الموظفين العموميين عن أداؤهم، وقدرة المجتمع المدني على الحصول على المعلومات المتعلقة بالشئون العامة، ويقوم المؤشر بتقييم الدول على مقياس من ١ (منخفض) إلى ٦ (مرتفع) بناء على أداء الدول في عام معين. (albankaldawli.org) - مؤشر تقلبات الفساد العالمي *The Global Corruption Barometer*: هو مؤشر أصدره منظمة الشفافية الدولية

ويختلف عن مؤشر مدركات الفساد في أنه يركز على رأى المواطنين في الفساد عن طريق استطلاع آراء المواطنين عن طريق الخبراء، حيث يتم سؤال المواطنين أسئلة من نوعية هل دفعت رشوة؟ هل زاد الفساد في بلدك؟ هل حكومتك تتصدى للفساد بشكل فعال؟، ويتم ترتيب البلدان وفقاً لنتائج استطلاعات الرأي.

-مؤشر دافعي الرشوة (BPI) *The Bribe Payers Index*: هو مؤشر تصدره منظمة الشفافية الدولية منذ عام ١٩٩٩- بشكل غير سنوي - وذلك بتصنيف ٢٨ دولة من أكبر الاقتصاديات في العالم وفقاً لاحتمالية دفع الرشاوى بها ومدى تورط الشركات متعددة الجنسيات بها، وذلك استناداً إلى استبيان آراء رجال الأعمال التنفيذيين نحو أنواع متعددة من الرشاوى عبر القطاعات المختلفة بما في ذلك الرشوة من القطاع الخاص إلى القطاع الخاص. مؤشر التحكم في الفساد (CCI) *Corruption control index*:

هو أحد المؤشرات الفرعية الداخلة ضمن مؤشر قياس الحكم الرشيد الذي يصدره البنك الدولي حيث يقبس الآراء المختلفة والتصورات عن مدى استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، ويعطى المؤشر ترتيب لكل دولة على مقياس من -٢.٥ إلى +٢.٥. (albankaldawli.org)

خامساً- تأثير الفساد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة

بالرغم من أن إنتشار الفساد ينتج عنه العديد من الآثار السلبية التي تضر بالمجتمع وبالاقتصاد القومي بالدول المختلفة، وأهمها سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توزيع الدخل وزيادة الفوارق بين الطبقات وانتشار البطالة ووما يترتب عليها من آثار إجتماعية سيئة. إلا أن أثر الفساد على تدفقات رؤوس الأموال في شكل إستثمار أجنبي مباشر، يُعد واحد من أهم الآثار السلبية للفساد وأخطرها نظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم مصادر سد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها معظم الدول وخاصة النامية منها. وحيث أن الإشكالية الرئيسة لهذا البحث هي دراسة طبيعة العلاقة بين إنتشار الفساد وتدفق الاستثمارات الأجنبية

المباشرة، فإن دراسة الخلفيات النظرية للعلاقة بين الفساد والاستثمارات الأجنبية المباشرة من الأهمية بمكان، لدراستها بصورة مستقلة عن باقي آثار الفساد. (www.albankaldawli.org)

على الرغم من عدم وجود نظرية اقتصادية محددة توضح العلاقة بين معدلات الفساد وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنه توجد عدة فرضيات تم اختبارها عبر الدراسات التطبيقية المختلفة لتحديد اتجاه العلاقة بينهما. وبدأ الاهتمام بدراسة أثر الفساد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ منتصف التسعينات، حيث لم يتم الاهتمام بهذا الموضوع في الأدبيات الاقتصادية إلا منذ دراسة Hines عن دراسة أثر الرشوة على الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعتبر الدراسة الرائدة والمهمة في هذا الشأن، والتي فتحت باباً للجدل الواسع في الأدبيات حول ما إذا كان الفساد يعبر عن عنصر جاذب ومحفز أم معوق لتدفقات الاستثمار (Hines, 1995). ولم تحسم الدراسات التطبيقية الجدول القائم حول طبيعة العلاقة بين معدلات الفساد وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ففي حين كانت نتائج بعض الدراسات تشير إلى وجود علاقة عكسية بين معدلات الفساد داخل البلد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة له وخاصة في الدول المتقدمة، إلا أن بعض الدراسات الأخرى أشارت بنتائجها إلى وجود علاقة طردية بينهما وخاصة تلك الدراسات التي تناولت طبيعة العلاقة في الدول النامية وبصفة خاصة دول شرق آسيا. وقد تضمن تحليل كل من الاتجاهين لطبيعة العلاقة بين معدلات الفساد داخل البلد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة له الاعتماد على الفرضيتين التاليتين:

أ- *فرضية اليد المساعدة (Helping Hand)*: يتبنى أصحاب اتجاه فرضية اليد المساعدة الأثر الإيجابي للفساد على التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للأسباب التالية:

- مساعدة المستثمرين الأجانب على تسهيل المعاملات والإسراع في الإجراءات لتخطي العقبات البيروقراطية.

- يمكن أن يعمل الفساد كضمان ضد السياسات الاقتصادية الخاطئة التي تتخذها الدولة، عن طريق منح المستثمرين فرصة باستثناءهم وإتاحة مسارات عمل أخرى لهم.
- تخفيض تكاليف المشروع، عن طريق التهرب من الرسوم والضرائب المفروضة، وقد يمثل ذلك أحد الحوافز للمستثمرين الأجانب لإقامة المشاريع التي تمثل التعاريف الجمركية جزء رئيس من تكاليفها.
- يتيح الفساد للمستثمرين الأجانب الحصول على معلومات غير متداولة، تمكنهم من تحقيق أرباح غير اعتيادية.
- يُمكن الفساد المستثمرين الأجانب من الحصول على قروض تتجاوز حدود الضمانات المقدمة منهم (Petrou & Thanos, 2014)

ب- **فرضية اليد المعطلة أو الممسكة (*grabbing hand*)**: وهي الفرضية التي تحظى بتأييد أكبر في الأوساط الأكاديمية، حيث يرى أصحاب تلك الفرضية أن الفساد يعطل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للأسباب التالية (Urbina, 2020) : يعتبر الفساد بالنسبة للمستثمر الأجنبي، بمثابة ضريبة إضافية، تزيد من التكاليف الخاصة بالنشاط. يؤدي تفشى الفساد إلى عدم اليقين بالنسبة للمستثمر، وصعوبة قيامه بدراسات جدوى سواء للتوسعات في مشروعه القائم، أو إقامة مشروع جديد.

ينتج عن الفساد حجب المعلومات الاستثمارية عن المستثمرين الأجانب، بما قد يؤدي إلى ضياع فرص استثمارية على البلد المضيف

سادسًا: تطور مؤشرات قياس الفساد في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة من عام ٢٠٠٠: ٢٠٢٢

يمكن التعرف على اتجاهات إنتشار الفساد في المنطقة محل الدراسة (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، من خلال أهم المؤشرات الدولية المنوطة بذلك وهي مؤشر مُدركات الفساد (CPI Corruption Perception Index) الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، ويقوم المؤشر

بترتيب الدول وإعطائها درجات من ٠ إلى ١٠٠ بحيث ٠ هي الأكثر فساداً و ١٠٠ الأكثر نزاهة ويمكن التعرف على وضع الدول محل الدراسة وفقاً للمؤشر كما يلي:

أ- متوسط درجات الدول محل الدراسة وفقاً لمؤشر مدركات الفساد عن الفترة من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٢٢

يوضح الجدول التالي المتوسط السنوي لمجموع مؤشر مدركات الفساد للدول التسع محل الدراسة في الفترة من ٢٠٠٠: ٢٠٢٢، حيث يتضح عدم وصول متوسط مؤشر مدركات الفساد للدول محل الدراسة في أي عام من الأعوام محل الدراسة على درجة تفوق ال ٥٠ من أصل ١٠٠ درجة يقيسها المؤشر، بما يتضح معه معاناة الدول محل الدراسة من انتشار ظاهرة الفساد بها.

جدول رقم (٣): متوسط مؤشر مدركات الفساد للدول محل الدراسة في الفترة من ٢٠٠٠: ٢٠٢٢

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
م.توسط المؤشر	45.63	46.30	44.63	44.33	43.56	45.11	44.33	42.44
العام	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
م.توسط المؤشر	44.00	44.89	45.44	44.78	45.78	45.78	47.33	48.00
العام	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	الم.توسط
م.توسط المؤشر	45.33	45.78	47.00	47.00	47.33	47.00	45.22	45.52

المصدر من اعداد الباحثين وفقاً لقاعدة بيانات مؤسسة الشفافية الدولية

ب- مؤشر مدركات الفساد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام ٢٠٢٢

يوضح تقرير مؤشر مدركات الفساد ، ٢٠٢٢ أبرز ملامح مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٢ لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مايلي: (تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٢ ، منظمة الشفافية الدولية).

- أظهر مؤشر مُدركات الفساد (CPI) لعام ٢٠٢٢ انخفاض متوسط المؤشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - حيث وصل إلى أدنى مستوى له عند 38 من أصل 100 نقطة بعد سنوات من الركود، حيث جاء على قمة التصنيف الإمارات العربية المتحدة (درجة مؤشر مُدركات الفساد: ٦٧) وقطر (58) بينما سجّلت البلدان التي تعاني من النزاعات أسوء الدرجات: ليبيا (17) واليمن (16) وسوريا (13)

- انخفض متوسط درجات المؤشر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام ٢٠٢٢ إلى ٣٨، وحصلت ٨٠% من بلدان المنطقة على درجة أقل من ٥٠، ولم تحرز ايا من دول المنطقة تقدما في المؤشر خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١، وقد سجلت كل مصر (30) وقطر (58) أدنى درجات لهما منذ عام ٢٠١٢.

٤-أسباب الفساد بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومقترحات التغلب عليهما (

الجمال، ٢٠١٥) (لطرش وفضيلة، ٢٠٢١)

- انخفاض مستوي الأجور وعدم عدالة التوزيع، حيث أن العديد من دول المنطقة- باستثناء الدول النفطية- تتدنى بها مستويات الأجور، بالإضافة إلى تفاوت مستويات الأجور بين العاملين بالدولة.

- التوسع في توجيه الدعم لبعض المنتجات أو الأنشطة، الأمر الذي يدفع الأفراد سواء المواطنين الراغبين في الحصول على المزيد من السلع المدعومة للتحايل للحصول عليها، وكذا يدفع المستثمرين للتحايل للحصول على الدعم الموجه لبعض الأنشطة دون وجه حق.

- بيروقراطية الجهاز الإداري، حيث يعاني نظام العمل بدول المنطقة من تعقد الإجراءات، والذي يؤدي إلى طول الوقت اللازم لإجراء الخدمات، مما يخلق مناخ مناسب للفساد يدفع المواطنين إلى محاولة تخطي الإجراءات عن طريق دفع الرشاوي.

- عدم وجود قنوات تواصل يستطيع من خلالها المواطنين معرفة الإجراءات المطلوبة للحصول على الخدمة أو تقديم الشكاوي حال تعرضهم للابتزاز من قبل الموظفين.
- الاعتماد بصورة كبيرة على العنصر البشري في الجهاز الإداري للدولة وعدم الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة وميكنة الإجراءات .
- سلطة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في العديد من دول المنطقة يحول دون قيام السلطة التشريعية بدورها بسن قوانين تساعد على مكافحة الفساد.
- ضعف التوعية الموجهة للمواطنين سواء من المؤسسات التعليمية أو منظمات المجتمع المدني، لتوعية المواطنين بأضرار الفساد.
- الطبيعة القبلية للعديد من دول المنطقة ،مما يدفع المسؤولين إلى تفضيل ومحاباة أقاربهم ومنحهم مزايا تمكثهم من تحقيق مكاسب غير مشروعة.
- ضعف المنظومة الرقابية داخل الجهاز الإداري للدولة ،نتيجة لتداخل الاختصاصات بين الجهات المختلفة ،وعدم وجود آلية دورية للرقابة والمُساءلة ،وكذا ضعف الرقابة المركزية على الوحدات الفرعية.
- عدم وجود تشريعات لحماية الشهود والمبلغين في أغلب دول المنطقة ،مما يقلل من قيام المجني عليهم في قضايا الفساد من التقدم بشكاوي أو بلاغات ضد المسؤولين ،خوفًا من البطش بهم.
- وجود ثغرات بالعديد من القوانين واللوائح المتعلقة بالإجراءات الحكومية ،الأمرالذي يستغله الموظفون الفاسدون لتحقيق اغراضهم دون إدانتهم.

ب- جهود دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مكافحة الفساد

قامت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ببذل الجهود لمكافحة الفساد عن طريق مختلف الآليات سواء القانونية أو المؤسسية، وفيما يلي عرض لأهم الآليات التي استخدمتها الدول محل الدراسة.

- دولة الإمارات العربية المتحدة

اعتمدت الإمارات على عدد من الآليات التي ساعدتها في مجال مكافحة الفساد، من أهمها الآليات القانونية مثل قانون العقوبات رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته التي تمت في عامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، والتي هدف إلى تشديد العقوبات على الجرائم المرتبطة بالفساد، وكذا القانون الاتحادي رقم ١١ لسنة ٩٢ المتعلق بالإجراءات المدنية والقانون الاتحادي رقم ٣٥ لعام ٩٢ والمتعلق بالإجراءات المدنية (الشحي ماجد، ٢٠٢٣)، كما اعتمدت على عدد من المؤسسات من أهمها ديوان المحاسبة: وهو أعلى جهاز رقابي داخل الدولة، حيث تم إنشاؤه بموجب القانون الاتحادي رقم ٧ لسنة ١٩٧٦، وجهاز أبو ظبي للمحاسبة الذي تم إنشاؤه بموجب قانون أبو ظبي رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤، وينصب اهتمام الجهاز على هيئات القطاع العام، المصرف المركزي لدولة الإمارات: حيث يتضمن وحدة خاصة لمكافحة غسيل الأموال والحالات المشتبه بها، مركز دبي للأمن الاقتصادي والذي يهتم بمكافحة جميع أشكال الفساد، ابتداءً من حالات الرشوة والاختلاس والتزوير والاعتداء على المال العام، وصولاً إلى غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. (السيد أحمد ونعمان الهيتي، ٢٠٢٣)

- دولة الكويت

- أنشئت دولة الكويت الهيئة العامة لمكافحة الفساد عام ٢٠١٢ ومن أهم أهدافها: إرساء مبدأ النزاهة والشفافية في المعاملات الإدارية والاقتصادية، تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حماية أجهزة الدولة من الرشوة وسوء استخدام السلطة

واستغلال النفوذ ، تعزيز مبادئ التعاون ومع الدول والمنظمات الدولية في مجال مكافحة الفساد، تشجيع وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد .

- وتختص الهيئة بعدة مهام أهمها وضع استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، استقبال التقارير والشكاوي الخاصة بجرائم الفساد، تلقي إقرارات الذمة المالية وفحصها ، حماية المبلغين عن الفساد، دراسة التشريعات والأدوات القانونية الخاصة بمكافحة الفساد بصفة دورية واقتراح التعديلات عليها ، طلب التحري من الجهات المعنية عن وقائع الفساد المالي والإداري ، إحالة الوقائع المتضمنة شبهة جريمة الفساد الى جهات التحقيق المختصة. (محمد خزعل وخان عيسى ،٢٠٢٤)

- دولة قطر

- في ضوء سعي الدولة لتعزيز الإطار المؤسسي الخاص بالنزاهة والشفافية صدر القرار الأميري رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٧ بإنشاء اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية بتشكيل يضم الجهات الوطنية ذات الصلة ، ثم تم إنشاء هيئة الرقابة الإدارية والشفافية كهيئة متخصصة في تعزيز الشفافية والنزاهة بموجب القرار الأميري رقم ٧٥ لسنة ٢٠١١ لتحل محل الهيئة سالفة الذكر ، وذلك بهدف تحقيق الرقابة والشفافية والنزاهة للوظائف العامة ، ومنع حدوث الجرائم المتعلقة بالأموال العامة والوظائف العمومية ، ثم صدر القرار الأميري رقم ٦ لسنة ٢٠١٥ بإعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بالتركيز بشكل أكبر على عملية الوقاية من الفساد ، مع منح الهيئة الشخصية المعنوية وتبعيةها المباشرة لأمير البلاد. (www.acta.gov.qa)

- المملكة العربية السعودية

- أسست المملكة هيئة مكافحة الفساد بهدف القضاء على كل أشكال التمييز والفساد ، والتي تختص بالعمل على تحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية الوطنية لحماية

النزاهة ومكافحة كل أشكال الفساد، ومتابعة الإجراءات مع الأطراف المعنية بها ورصد نتائجها ومراجعتها وتحديد العوائق وطريق تذليلها وذلك من خلال: تنظيم الندوات حول سبل مكافحة الفساد، دعم الأبحاث والدراسات المعنية بمكافحة الفساد وحث مؤسسات المجتمع المدني على الانخراط بها، متابعة تنفيذ التكاليفات والأوامر المتعلقة بالصالح العام وضبط المخالفات المتعلقة بالفساد المالي.

- حيث تستهدف استراتيجية الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ما يلي: تحصين المجتمع السعودي بالقيم الدينية ضد الفساد، مكافحة الفساد في جميع صورته وحماية النزاهة، تهيئة المناخ الاقتصادي والاجتماعي المناسب لرفع جودة الخدمات، تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع كافة، التحلي بالسلوك القويم واحترام القوانين بين كل أطراف المجتمع السعودي. (الكبيري ، ٢٠٢٠)

- المملكة الأردنية الهاشمية

- اعتمدت الأردن على عدد من المؤسسات المحلية المعنية بمكافحة الفساد من أهمها: ديوان المحاسبة وهو من أقدم جهات مكافحة الفساد في الأردن، ويقدم الديوان تقرير لمجلس النواب بموقف قضايا الفساد في البلاد، ودائرة مكافحة الفساد والتي تمثل إحدى مديريات دائرة المخابرات العامة، والتي تعني بجمع المعلومات عن قضايا الفساد، وهيئة مكافحة الفساد وهي الجهة المنوط بها عملية مكافحة الفساد، وتهدف إلى وضع وتنفيذ سياسات مكافحة الفساد والكشف عن مواطن الفساد الإداري والمالي ومظاهر استغلال السلطة والنفوذ، وديوان المظالم الذي يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، تمكنه من القيام بجميع التصرفات القانونية التي تتيح للمتضرر من أي من قرارات الإدارات العامة التقدم بالشكوى أمام الديوان، وأخيراً اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال والتي تختص بتسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بغسيل الأموال والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. (عياد، ٢٠١٤)

- جمهورية مصر العربية

- سعت الدولة المصرية لمنع ومكافحة الفساد، تنفيذًا للاستحقاقات الدستورية وإيمانًا من الدولة بأهمية مكافحة الفساد لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تم إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والتي اعتمدت على دراسة أسباب الفساد بمصر وتحليل نقاط القوة والضعف المتمثلة في البيئة الداخلية والفرص والتهديدات المتمثلة في البيئة الخارجية لمنظومة مكافحة الفساد، وقد صدر من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ثلاثة إصدارات تغطي الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠٣٠، حيث اعتمدت خطة بناء الاستراتيجية على التعرف على الأسباب الحقيقية للفساد ووضع الأهداف والسياسات والآليات التي تعزز مبادئ النزاهة والشفافية وذلك وفق عدد من الأسس أهمها رصد أهم مظاهر الفساد، والتحليل الدقيق لظاهرة الفساد بمصر للوقوف على أسبابه، والتحديد الدقيق للأهداف مع مراعاة تحقيقها عبر الأمدين القريب والمتوسط، وتحديد السياسات الواجب اتباعها لتحقيق الأهداف ومعالجة الظواهر المسببة للفساد، وتم وضع عدد من الآليات التنفيذية لبناء الاستراتيجية منها تطوير نظم العمل في الجهاز الإداري للدولة بما يحقق مكافحة الفساد، المشاركة الفعالة بين كافة الجهات المعنية كافة في بناء جهة موحدة لمكافحة الفساد، تفعيل آليات مكافحة الفساد مثل ضبط الهياكل التنظيمية، وتنمية الموارد البشرية للعاملين بالدولة، وتطبيق مبادئ الشفافية، وضع مؤشرات وطنية لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية. (aca.gov.eg)

- الجمهورية التونسية

- حرص النظام الجديد في تونس على تفعيل خطة العمل الوطنية باعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة، ومنها مكافحة الفساد، وفي هذا الإطار أسست الحكومة عدد من الجهات المنوط بها مكافحة الفساد من أهمها: اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول

الرشوة والفساد، وينبثق منها الهيئة العامة للجنة ومهمتها النظر في التوجهات الأساسية ووضع الاستراتيجية المستقبلية لمكافحة الفساد، والهيئة الفنية للجنة ومهمتها الكشف عن حالات الفساد والرشوة لموظفي الدولة، كما تم إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ولها سلطة عمومية مستقلة لمكافحة الفساد، ومن أهم مهامها، اقتراح سياسات مكافحة الفساد ومتابعة تنفيذها، إصدار المبادئ التوجيهية لمنع الفساد، الكشف عن مواطن الفساد في القطاعين الخاص والعام، تلقي الشكاوى بشأن حالات الفساد، إبداء الرأي في مشاريع القوانين المتعلقة بالفساد. (بوزينة، ٢٠٢٢)

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

- قامت الجزائر بإنشاء عدد من الهيئات الوطنية للحد من ظاهرة الفساد مثل: مجلس المحاسبة والذي يُعد هيئة رقابية على الأموال العامة، يتمتع بصلاحيات من أهمها المراقبة على جميع العمليات المالية الخاصة بالحكومة، والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والتي تتولى مكافحة الفساد عن طريق تنفيذ استراتيجية وطنية تعنى بمكافحة الفساد ولها شخصية معنوية مستقلة تحت إشراف رئيس الجمهورية، والديوان المركزي لمكافحة الفساد والذي يعتبر بمثابة مصلحة مركزية للشرطة القضائية تقوم بالأبحاث والتحقيقات وتسجيل المخالفات الخاصة بالفساد، والمرصد الوطني للرقابة والوقاية من الرشوة، حيث تم إنشاؤه بغرض المساهمة في إضفاء الشفافية على الحياة الاقتصادية والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وخلق الاستعلام المالي والتي تعتبر أحد الجهات المنوط بها رصد الحالات المشبه بها في حالات الفساد المالي. (صويلح أمال، ٢٠٢١)

- المملكة المغربية

- حاولت المغرب الحد من ظاهرة الفساد عن طريق عدد من الآليات المؤسسية منها: الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومن أهم مهامها تلقي المعلومات المتعلقة بجرائم الرشوة وإخطار السلطات القضائية، والتنسيق بين الإدارات المعنية بالوقاية من الرشوة، وضع استراتيجيات للتواصل مع الرأي العام فيما يخص الوقاية من الرشوة، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وتهتم بالتنسيق ومتابعة تنفيذ سياسات مكافحة الفساد وترسيخ مبادئ الحوكمة، واللجنة الوطنية لمكافحة الفساد وتختص بمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتقديم مقترحات بشأن تعزيز التعاون الدولي في مجال الفساد. (بوزينة، ٢٠٢٢)

ورغم الجهود المبذولة والمتنوعة والمستمرة من قبل دول العينة على مكافحة الفساد والتصدي له مازالت هناك العديد من المقترحات التي تعزز تلك الجهود وتزيد من فاعليتها ومنها على سبيل المثال مايلي:

ج-مقترحات لمكافحة الفساد بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

- تقليص الأجهزة الإدارية للدولة وإعادة هيكلتها، حيث يؤدي تضخم الجهاز الإداري للدولة إلى ضعف وتفاوت الأجور بين العاملين، مما يتيح الفرص أمام النفوس الضعيفة لنشر الممارسات الخاطئة بينهم.
- وضع إطار تشريعي يجرم تضارب المصالح بين العاملين بالدولة للموظفين الحكوميين، وبخاصة كبارمسئولي الدولة من الوزراء.
- رفع كفاءة العاملين بالدولة وإستمرار تدريبهم لزيادة الوعي بمخاطر الفساد.
- ترسيخ القيم الدينية والعادات الاجتماعية الرافضة للفساد، مع تفعيل دور الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في هذا الشأن.

- التحول الرقمي للإجراءات الحكومية والحد من التعامل المباشر بين المواطنين وطالبي الخدمة ومقدمي الخدمات الحكومية.
- الشفافية في عرض ونشر الإجراءات المطلوبة لإداء الخدمات الحكومية وتوفير وسائل للشكاوي ودراستها ومحاسبة المقصرين.
- العمل على إنشاء وتطوير التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد، بما يتفق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- فصل جهات مكافحة الفساد عن السلطات التنفيذية ، لضمان استقلالها في اتخاذ القرارات.
- تسريع إجراءات التقاضي، وإتشاء محاكم خاصة بقضايا الفساد، والتعامل بحزم مع وقائع الفساد.
- تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الفساد بين دول المنطقة ومختلف دول العالم، وخاصةً في تسليم المجرمين وقضايا التهرب الضريبي وغسيل الأموال واسترداد الموجودات.

القسم الثالث الدراسة التطبيقية

تم اختبار مدى صحة فرضية الدراسة لتحقيق هدف البحث من خلال الخطوات التحليلية التالية:

١- توصيف النموذج ومتغيراته:

حيث أن الهدف الرئيس للبحث هو دراسة وتحليل أثر الفساد على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ظل فرضية أساسية مؤداها أن الفساد يرتبط بعلاقة ذات دلالة احصائية مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٢٢ ، وتشمل عينة الدراسة تسعة دول هي (الأمارات - الجزائر - مصر - الأردن - الكويت - المغرب - قطر - السعودية - تونس) لتعبر عن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفقا لتقسيم البنك الدولي (albankaldawli.org):

لإجراء الدراسة عليهم تم اختيار مجموعة دول العينة وفقا للمعايير التالية:

- عدم وقوع صدمات قوية للاقتصاد القومي للبلد خلال فترة الدراسة.
 - عدم انخراط البلد في حروب أو تعرضها لعقوبات دولية اقتصادية خلال فترة الدراسة.
 - التوازن بين عدد الدول وفقا لانتمائهم لقارتي آسيا وإفريقيا.
 - مدى توافر البيانات للمؤشرات المستخدمة في الدراسة.
- و تم تصميم نموذج القياس وفقا للمتغيرات التالية:

- المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر:

ويعبر عنه بصافي التدفقات الاستثمارية التي تتم بغرض الحصول على نسبة مساهمة لا تقل عن ١٠% من قيمة الأسهم التي لها حق التصويت في اقتصاد غير البلد الأم، مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، حيث تم اختيار ذلك المتغير - المنسب إلى الناتج المحلي الإجمالي- لضبط حجم الاستثمارات لكل دولة من الدول المختارة وفقا لحجم السوق الخاص بها.

- المتغير المستقل الرئيسي معدلات الفساد:

يتم قياس معدل الفساد وفقا لمؤشر مُدركات الفساد (CPI) Corruption Perception Index الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية حيث يعتمد المؤشر على قياس النسب المدركة لفساد القطاع العام بواسطة الخبراء بترتيب الدول وإعطائها درجات من ٠ إلى ١٠٠ بحيث ٠ هي الأكثر فسادا و ١٠٠ الأكثر نزاهة، وحيث كان يتم ترتيب الدول حتى عام ٢٠١١ بدرجات من ٠ إلى ١٠ فقد تم تحويل الدرجات الخاصة بتلك السنوات لتصبح من ٠ إلى ١٠٠ لأغراض القياس.

- المتغيرات المستقلة المساعدة

تم الاستقرار على دراسة تلك العلاقة عن طريق نموذج انحدار البانل داتا، بحيث تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع ويكون مؤشر مدركات الفساد كمتغير مستقل رئيسي ولتوصيف النموذج بشكل دقيق وتجنباً لمشكلة المتغيرات المحذوفة فقد تم إضافة عدد من المتغيرات المستقلة المساعدة، تم إنتقائها وفقا للعوامل والمحددات المختلفة التي تؤثر في وجود وإنتشار الفساد، واسترشاداً بالنماذج والدارسات السابقة التي قامت بدراسة تلك العلاقة وبالأخذ في الاعتبار مدى توافر البيانات لكل منها، وهي العوامل أو المتغيرات الموضحة بالجدول التالي :

جدول رقم (٤): المتغيرات المستقلة المساعدة:

المتغير المستخدم	رمز المتغير	دلالة وتعريف المتغير	الفرضيات	مصدر البيانات
رأس المال الثابت Gross fixed capital formation	CAPL	الاستثمارات التي تقوم بها الدول في تحسينات الأراضي، وشراء المنشآت والآلات والمعدات، ويتم الاعتماد على نسبة تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي.	وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية	قاعدة بيانات البنك الدولي
رأس المال البشري Wage and salaried workers	LAB	يعبر عن الذين يشغلون الوظائف مدفوعة الأجر كنسبة من إجمالي العمالة، حيث يكون لشاغلي الوظائف عقود عمل صريحة (مكتوبة أو شفوية) أو ضمنية تمنحهم أجرًا أساسيًا لا يعتمد بشكل مباشر على دخل الوحدة التي يعملون بها	وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية	قاعدة بيانات البنك الدولي
التضخم INFLATION	INFL	مؤشر أسعار المستهلك ويمثل النسبة المئوية للتغير السنوي في التكلفة التي يتحملها المستهلك للحصول على سلة من السلع والخدمات	وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية	قاعدة بيانات البنك الدولي
الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب Stability Political of and Absence Violence/Terrorism	PV	يقيس هذا المؤشر احتمالية حدوث عدم استقرار سياسي أو القيام بالعنف بسبب دوافع سياسية، بما في ذلك الإرهاب، وذلك من خلال عدد من المتغيرات مثل (الصراع المسلح، المظاهرات العنيفة، الإضرابات الاجتماعية، التوترات الدولية، استقرار الحكومة، الصراعات الداخلية والخارجية، الاحتجاجات وأعمال الشغب والتوترات العرقية...)	وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية	مؤشرات الحوكمة العالمية

المتغير المستخدم	رمز المتغير	دلالة وتعريف المتغير	الفرضيات	مصدر البيانات
سيادة القانون Rule of Law	RL	يجسد هذا المؤشر التصور عن مدى ثقة الوكلاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، وبخاصة جودة تنفيذ العقود وحقوق الملكية والنظام القضائي والشرطي، ويتم قياسه من خلال عدد من المتغيرات منها (الجريمة العنيفة، الجريمة المنظمة، وجوب إنفاذ العقود، حماية حقوق الملكية، الاستقلال القضائي والثقة في الشرطة...).	وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية	مؤشرات الحوكمة العالمية
إبداء الراي والمسائلة Voice and Accountability	VA	ويجسد هذا المؤشر مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اتخاذ القرار، واختيار الحكومات، وكذا درجة حرية الإعلام وحرية تكوين مؤسسات المجتمع المدني، ويتم احتساب هذا المؤشر وفق عدد من المتغيرات مثل (مؤشر الديمقراطية، المصالح المكتسبة، مساءلة الموظف العام، حقوق الإنسان، حرية تكوين الجمعيات، الحقوق السياسية والثقة في النزاهة في الانتخابات...).	وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية	مؤشرات الحوكمة العالمية
الانفتاح التجاري	TRO	ويقاس بمجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية	قاعدة بيانات البنك الدولي
عدد السكان	POP	ويعبر هذا المؤشر على مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتطوير القطاع الخاص عن طريق عدد من المتغيرات منها (ضوابط التسعير، التعريفات التمييزية، عبء اللوائح الحكومية، الحرية المالية، سهولة	وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية	قاعدة بيانات البنك الدولي

المتغير المستخدم	رمز المتغير	دلالة وتعريف المتغير	الفرضيات	مصدر البيانات
جودة التنظيم Regulatory Quality	RQ	ويعبر هذا المؤشر على مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتطوير القطاع الخاص عن طريق عدد من المتغيرات منها (ضوابط التسعير، التعريفات التمييزية، عبء اللوائح الحكومية، الحرية المالية، سهولة بدء عمل وفقاً للقانون المحلي، سهولة إنشاء شركة أجنبية تابعة ومدى تدخل الدولة بالدعم...).	وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية	مؤشرات الحوكمة العالمية

المصدر من إعداد الباحثين

٢- اختبار وجود الارتباط بين المتغيرات

أظهرت مصفوفة الارتباط -والموضحة بالملاحق- بين متغيرات النموذج عدم وجود ارتباط تام بين المتغيرات، حيث لا يوجد قيم ١ أو -١، ويرتبط كل من مؤشر الفساد ورأس المال الثابت والتضخم وجودة التنظيم وإبداء الرأي والمساءلة والانفتاح التجاري وسيادة القانون مع مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطاً إيجابياً، في حين يرتبط كل من مؤشر والبنية التحتية ورأس المال البشري والاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب وعدد السكان مع مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطاً سلبياً.

٣- بناء النماذج واختبارات الفروض

أ- تقدير نماذج البائل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال

إفريقيا خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٢٢

أ- تقدير نماذج الانحدار

يوضح الجدول التالي نتائج الانحدار المختلفة بإجراء نماذج الانحدار التجميعي و التأثيرات

الثابتة و التأثيرات العشوائية و نموذج FGLS.

جدول رقم (٥): نتائج نماذج الانحدار

FGLS		التأثيرات العشوائية		التأثيرات الثابتة		الانحدار التجميعي		
Sig	Coef.	Sig	Coef.	Sig	Coef.	Sig	Coef.	FDI
***	.123	***	.123	**	.073	***	.123	CPI
***	.232	***	.232	***	.189	***	.232	CAPL
***	-.368	***	-.368	***	-.427	***	-.368	INFRAS
***	-.06	***	-.06	*	.198	***	-.06	LAB
***	.347	***	.347	***	.295	***	.347	INFL
***	-2.598	***	-2.598		-.754	***	-2.598	PV
	-.155		-.155		.978		-.155	RQ
***	-1.6	***	-1.6		-.482	***	-1.6	VA
***	.086	***	.086	***	.1	***	.086	TRO
*	.029		.029	*	.163		.029	POP
***	3.855	***	3.855	**	2.228	***	3.855	RL
***	-13.419	***	-13.419	***	-33.31	***	-13.419	CONSTANT
	.123		0.524		.4510		0.524	R-SQUARED

المصدر من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج stata17

ب- الاختبارات التشخيصية للنموذج (والموضحة بالملحق)

- الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity

بحساب معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor للمتغيرات المستقلة تبين انخفاض قيم معاملات تضخم التباين لجميع المتغيرات المستقلة، إذ لم تتعدى أيًا من القيم القيمة ١٠ مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

- الارتباط الذاتي Autocorrelation

أظهرت نتيجة اختبار Wooldridge test for autocorrelation in panel data للكشف عن الارتباط الذاتي أن قيمة p-value أقل من ٠.٠٥، فإننا لا نستطيع قبول الفرض العدمي بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواق، ونقبل الفرض البديل بوجود ارتباط ذاتي.

- عدم ثبات التباين heteroscedasticity

أظهرت نتيجة اختبار Breusch–Pagan/Cook–Weisberg test for heteroscedasticity لاختبار مدى وجود مشكلة عدم ثبات التباين من عدمه أن قيمة p-value أقل من ٠.٠٥، فإننا لا نستطيع قبول الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل القائل بعدم ثبات التباين. ويتضح من نتائج الاختبارات التشخيصية للنماذج المقدرّة وجود مشكلتي الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين، ومن أحد الحلول لهاتين المشكلتين هو إجراء نماذج انحدار The Feasible Generalized Least Squares (FGLS)، حيث يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة لمعالجة مشكلتي الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين (Yaffee, 2003).

ج- الاختيار بين النماذج

نظراً لتطابق نماذج البائل التجميعي التأثيرات العشوائية و FGLS فسيتم المفاضلة بين نموذجي التأثيرات العشوائية والتأثيرات الثابتة، عن طريق إجراء اختبار ارتباط المتغيرات المستقلة مع التأثيرات العشوائية وفقاً لاختبار هوسمان Hausman Test، من خلال اختبار مدى وجود ارتباط بين التأثيرات الفردية والعشوائية مع المتغيرات المستقلة من خلال المعادلة التالية:

$$H = (\widehat{B}_{FEM} - \widehat{B}_{REM})' [Var(\widehat{B}_{FEM}) - Var(\widehat{B}_{REM})]^{-1} (\widehat{B}_{FEM} - \widehat{B}_{REM}) \approx \chi^2(K)$$

حيث $Var(\hat{B}_{FEM})$ متجهة التباين لمعاملات نموذج التأثيرات الثابتة و $Var(\hat{B}_{REM})$ متجهة التباين لمعاملات نموذج التأثيرات العشوائية، وبذلك تكون فروض الاختبار ويتم اختيار النموذج وفقا لقيمة إحصائية الاختبار (Wooldridge, 2010).

وأظهرت نتيجة اختبار هوسمان -والموضحة بالملحقات- رقم (٦) لنموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية للدراسة أن قيمة P-value أقل من ٠.٠٥. فإننا لا نستطيع قبول الفرض العدمي القائل بملائمة نموذج التأثيرات العشوائية وقبول الفرض البديل القائل بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

وفي ضوء ما تبين من أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملائمة، فسوف يتم الاعتماد عليه لاختبار فروض الدراسة، حيث يتم صياغة النموذج كما يلي:

$$\text{INFL}_{it} - 0.380 \text{ LAB}_{it} + 0.2 \text{ INFRAS}_{it} + 34.0 \text{ CAPL} - 0.19 \text{ CPI}_{it} + 0.07 \text{ YFDI}_{it} = -33.31 + 0.75 \text{ PV}_{it} + 0.98 \text{ RQ}_{it} - 0.48 \text{ VA}_{it} + 0.1 \text{ TRO}_{it} + 0.16 \text{ POP}_{it} + 2.23 \text{ RL}_{it} + \varepsilon_i$$

د- نتائج تقدير النموذج

- معنوية ثابت الانحدار عند مستوى معنوية ١%.
- عدم معنوية معالم الانحدار لكل من مؤشر (الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب- جودة التنظيم -إبداء الرأي والمساءلة).
- وجود علاقة معنوية موجبة بين مؤشر مدركات الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وحيث أن مؤشر مدركات الفساد كلما زادت قيمته كان ذلك دالاً على انخفاض حجم الفساد في البلد المعني، مما يعنى وجود علاقة عكسية بين حجم الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث إذا ارتفع مؤشر مدركات الفساد (إنخفض الفساد) بوحدة واحدة ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ٠.٠٧ وحدة، وهو ما يتفق مع فروض الدراسة.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين معدل التكوين الرأسمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث إذا زاد معدل التكوين الرأسمالي بوحدة واحدة ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ٠.١٩ وحدة، وهو ما يتفق مع فروض الدراسة والنظريات الاقتصادية.

- وجود علاقة معنوية سالبة بين البنية التحتية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث إذا تحسنت البنية التحتية بوحدة واحدة انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ٠.٤٣ وحدة، وهو ما يختلف مع فروض الدراسة والنظريات الاقتصادية، وحيث أن المؤشر

المستخدم لقياس البنية التحتية هو خدمات الإنترنت لكل مائة فرد (Fixed broadband subscriptions) بسرعات تساوى أو تزيد عن ٢٥٦ كيلوبت / ثانية فيمكن تفسير تلك العلاقة العكسية بأن التطور في البنية التحتية غالباً ما تقوم به حكومات الدول، وبخاصة في القطاعات التكنولوجية الرئيسية، كالطرق والتجهيز لكابلات الإنترنت، لذا فإن نمو الاستثمارات في تلك القطاعات قد يكون مؤشراً على تزايد الاستثمارات الحكومية، مما يعد سبباً غير مباشر لعزوف الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة مثل (Moses, 2020)

و(مصطفى ، ٢٠٢١)، إلا أن هذه العلاقة تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتدقيق.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين رأس المال البشري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث إذا زاد معدل رأس المال البشري بوحدة واحدة ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ٠.٢٠ وحدة وهو ما يتفق مع فروض الدراسة والنظريات الاقتصادية.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين معدل التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث إذا زاد معدل التضخم بوحدة واحدة ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ٠.٣٨ وحدة، وهو ما يختلف مع فروض الدراسة وإن اتفق مع بعض الفرضيات النظرية القائلة بأن ارتفاع معدل التضخم في البلد المضيف قد يجذب عدد من المستثمرين الأجانب لتحقيق أرباح غير اعتيادية نتيجة لارتفاع معدل الأسعار، كما أن ارتفاع معدل التضخم وبخاصة في الدول النامية -كالدول محل الدراسة- غالباً ما يكون نتيجة لانخفاض قيمة العملة المحلية، الأمر الذي

يجذب الشركات متعددة الجنسيات لضخ مزيد من الاستثمارات وشراء الأصول، للاستفادة من فروقات أسعار الصرف، كما تتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة مثل (Alshehry, 2020)، (Onuora & Agbagbara, 2019).

- وجود علاقة معنوية موجبة بين الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث إذا ارتفع مؤشر الانفتاح التجاري بوحدة واحدة ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ٠.١ وحدة، وهو ما يتفق مع فروض الدراسة والنظريات الاقتصادية.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم السكان وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث إذا زاد حجم السكان بوحدة واحدة ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ٠.١٦ وحدة، وهو ما يتفق مع فروض الدراسة والنظريات الاقتصادية.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين سيادة القانون وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث إذا ارتفع مؤشر سيادة القانون بوحدة واحدة ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 2.23 وحدة، وهو ما يتفق مع فروض الدراسة والنظريات الاقتصادية.

رابعاً: النتائج والتوصيات

في محاولة الإجابة على إشكالية البحث، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الأدبيات الاقتصادية حول طبيعة تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، وبناء نموذج قياسي لدراسة أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالاعتماد على البيانات المقطعية المتاحة لعدد ٩ دول من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واستخدام حزم التحليل الاحصائي STATA واستخدام المؤشرات الكمية التي تصدر عن المنظمات الدولية. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات كما يلي:

أ-النتائج النظرية

حيث كانت إشكالية البحث تتمثل في إنخفاض حجم التدفقات النقدية الواردة للاستثمار الأجنبي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "مينا" نتيجة لإرتفاع معدلات الفساد بها، فإن

استعراض الإطار النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والفساد، ووضع مؤشرات كل منهما في دول الدراسة قد أدى إلى استخلاص النتائج التالية:

- تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي بالأزمات المالية والاقتصادية العالمية والتي أثرت كذلك على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خاصةً مع ما مرت به المنطقة من إضرابات سياسية وحروب.
- على الرغم من تمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بموارد طبيعية وبشرية وأسواق إقليمية تمكنها من جذب معدلات عالية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها من أقل المناطق الاقتصادية جذبًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تعاني الدول النامية من تفشي الفساد، إذ تقع معظم الدول النامية في المستوى الأقل من ١٠٠/٤٠ وفقاً لمؤشر مدركات الفساد، وقد انخفض متوسط درجات المؤشر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام ٢٠٢٢ إلى ٣٨، وحصلت ٨٠% من بلدان المنطقة على درجة أقل من ٥٠، ولم تحرز أيًا من دول المنطقة تقدماً في المؤشر خلال عام ٢٠٢٢ مقارنةً بعام ٢٠٢١.

ب-النتائج التطبيقية

تم تقدير النماذج القياسية لعدد ٩ دول مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد أسفرت نتيجة الدراسة القياسية عما يلي:

- أظهرت مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة عدم وجود ارتباط تام بين المتغيرات، كما توضح أن كل من مؤشرات الفساد ورأس المال الثابت والتضخم وجودة التنظيم وإبداء الرأي والمساءلة والانفتاح التجاري وسيادة القانون ترتبط مع مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطاً إيجابياً، في حين يرتبط كل من مؤشر والبنية التحتية ورأس المال البشري والاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب وعدد السكان مع مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطاً سلبياً.
- أظهرت نتيجة اختبار F معنوية النموذج عند مستوى دلالة ٠.٠٠١ .

- بحساب معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor للمتغيرات المستقلة، تبين عدم وجود مشكلة الارتباط الخطى المتعدد بين المتغيرات المستقلة إذ لم تتعدى ايا من القيم القيمة ١.٠.
- بإجراء اختبار Wooldridge test for autocorrelation in panel data تبين وجود مشكلة الارتباط الذاتي.
- بإجراء اختبار Breusch–Pagan/Cook–Weisberg تبين عدم ثبات التباين .
- تم تقدير نماذج انحدار البائل التجميعي والتأثيرات العشوائية والتأثيرات الثابتة، ولمعالجة مشكلتي الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين تم تقدير نموذج (FGLS).
- أظهرت نتائج الانحدار تطابق نماذج البائل التجميعي والتأثيرات العشوائية وFGLS ، وتتم المفاضلة بين نموذجي التأثيرات العشوائية والتأثيرات الثابتة، عن طريق إجراء اختبار لاختبار هوسمان Hausman Test ،والذي أظهر أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملائمةً ،وقد تم الاعتماد على نتائجه في الدراسة والتي تضمنت ما يلي:
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لكل من مؤشر (الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب- جودة التنظيم -إبداء الراي والمساءلة) على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدلات الفساد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يؤكد الفرضية الأساسية للدراسة.
- وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين معدل التكوين الرأسمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وما هو يتفق مع فرضيات الدراسة.
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين البنية التحتية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يختلف مع فرضيات الدراسة.
- وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال البشري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وما هو يتفق مع فرضيات الدراسة.

- وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وما هو يختلف مع فرضيات الدراسة.
- وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وما هو يتفق مع فرضيات الدراسة.
- وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين حجم السكان كمؤشر على حجم السوق وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وما هو يتفق مع فرضيات الدراسة.
- وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين سيادة القانون وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وما هو يتفق مع فرضيات الدراسة.

٢- التوصيات

بعد عرض نتائج التحليل وما انتهت إليه من صحة الفرضية الرئيسية بان الفساد له تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا وجود تأثير ايجابي لكل من (معدل التكوين الرأسمالي - رأس المال البشري - الانفتاح التجاري - حجم السوق - سيادة القانون)، فإن الدراسة توصي بقيام دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ببعض الإجراءات التنفيذية التي من شأنها تقليل الفساد وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

- تقليص البيروقراطية وتحديد المسؤوليات وسبل المراقبة والمحاسبة.
- زيادة الإنفاق الحكومي على مشروعات التكوين الرأسمالي، الاهتمام برأس المال البشري في ضوء ما اتضح من تأثيره الايجابي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ضمان توفيرالشفافية التامة وتوفير المعلومات، لتحقيق كفاءة الأسواق وتوفير خرائط استثمارية لكل بلد للاستفادة من حجم الأسواق التي تتمتع به العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتأثيره الايجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الإصلاح التشريعي بسن القوانين واللوائح التي تحسن بيئة الاستثمار وتضمن إجراءات عادلة وناجزة للتقاضي. تطوير النظام القضائي وتبسيط إجراءات التقاضي، مما يحسن من

ثقة المستثمرين الأجانب. وعمل اتفاقيات دولية لتسليم الهارين ورد الأموال المكتسبة من الفساد.

- الإسراع بتطبيق التحول الرقى لجميع المعاملات المالية وعمل شبكات ربط إلكترونى بتكاليف منخفضة بين الدول المختلفة حال وجود اتفاقيات إستثمارية. وتقرح الدراسة توجيه الدراسات المستقبلية لدراسة أثر الفساد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا للقطاعات المختلفة (الزراعية – الصناعية – الاستخراجية والتعدينية....) وأمها أكثر تأثرًا بالفساد، كما تقرح الدراسة إجراء دراسات حول أسباب وجود علاقة عكسية بين تحسين البنية التحتية التكنولوجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- ٨- شحاته، وفاء بسيوني السيد، الحلامة، ابراهيم يحيى سليمان. (٢٠٢٢). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)، المجلة العلمية للبحوث التجارية، ٤٤(١)، ٤٣١-٤٦٢.
- ٩- الصادق، بلول، غربي، عبد الرزاق، ليفه، (٢٠٢٠). أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الناشئة-دراسة قياسية باستخدام نموذج الجاذبية (٢٠٠٤-٢٠١٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمة لخضر، متاح على <https://dspace.univ-eloued.dz/items/5483df30-4b2e-4234-ae2b-f3ea6c847df6>
- ١٠- عبد الربيعي، ايمن ثابت، (٢٠١٩)، ظاهرة الفساد، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، كلية الحقوق فرع الخرطوم، ٦(٢).
- ١١- عيدة لطرش، هلاي فضيلة، (٢٠٢١)، وسائل مكافحة الفساد المالي نموذجاً، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المسيلة كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، متاح على <https://dspace.univ-msila.dz/items/eca4e610-a770-4b39-9db4-1ee081d51829>
- ١٢- محفوظي، فؤاد، (٢٠١٣)، الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية تقييمية -حالة الجزائر - ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
- ١٣- بن صويلح أمال ، (٢٠٢١). آليات مكافحة الفساد الإداري والمالي بالجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة. Human Sciences Journal ٣٢(١)، ٢٥٥-٢٧٢، متاح على <https://revue.umc.edu.dz/index.php/h/article/view/3577>
- ١٤- بوزينة محمدي ، (٢٠٢٢). آليات مكافحة الفساد في الدول المغاربية: الجزائر، تونس، المملكة المغربية. Human Sciences Journal ٣٣(٢)، ٤٨٣-٥١٠، متاح على https://scholar.google.com/scholar?hl=en&as_sdt=0%2C5&q=14-

- ١٥- محمد خزعل ، خان عيسى . (٢٠٢٤). الهيئة العامة لمكافحة الفساد وأهم الثغرات والإشكالات في قانونها وعملها ، جامعة مالايا ، كلية الدراسات الإسلامية ، متاح على <http://ojs.mediu.edu.my/index.php/majmaa/article/view/4760/1853>
- ١٦- السيد أحمد المنصوري ، نعمان الهيتي. (٢٠٢٣). الإطار المؤسسي للوقاية من الفساد ومكافحته في دولة الإمارات وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، ٢٠(٣)، ٣٤٧-٣٧٦ ، متاح على <https://spu.sharjah.ac.ae/index.php/JLS/article/view/1906>
- ١٧- الشحي، ماجد أحمد محمد الصوالح. (٢٠٢٣). الحوكمة الإلكترونية وآليات مكافحة الفساد الإداري. المجلة القانونية، ١٥(٥)، ١٢٨٥-١٣٥٨ ، متاح على https://jlaw.journals.ekb.eg/article_286545.html
- ١٨- الكبيرى ، محمد. (٢٠٢٠). مكافحة الفساد الإداري في المملكة العربية السعودية:(الوسائل والهيئات مع التطبيقات القضائية). Hadhramout University Journal of Humanities ، ١٧(١) ، ١٤٩-١٦٤ ، متاح على <https://hu.edu.ye/hu-publications/journals/index.php/hujh/article/view/220>
- ١٩- عياد نزال عليمات، خالد. (٢٠١٤). انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الأردن. ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير ، جامعة الجزائر، متاح على <https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/2153>

٢- المراجع باللغة الإنجليزية

- 20- Alshehry, A. S. (2020). The Impact of Corruption on FDI in Some MENA Countries. International Journal of Applied Economics, Finance and Accounting, 7(1), 39-45.
- 21- Bewtra, P. (2023). How Corruption Distance Affects FDI Inflows In India?. A Journal Of of Management, 1, 12.
- 22- Chamisa, M. G. (2020). Does Corruption Affect Foreign Direct Investment (FDI) Inflows in SADC Countries?. Journal of Applied Accounting and Taxation, 5(2), 166-174.
- 23- Darkwah, J. A., Boohene, D., Paa, C., Coffie, K., Addae-Nketiah, A., Maxwell, A., & Sarfo, J. O. (2023). Human development, corruption control, and foreign direct Investment Revisited: The Case Of Sub-Saharan Africa. Journal of Enterprise and Development (JED), 5(2), 2023.
- 24- Gaspar, V., & Hagan, S. (2016). Corruption: Costs And Mitigating Strategies. Imf Staff Discussion Note. Sdn/16/05): 1–47.
- 25- Hines, J. R. (1995). Forbidden Payment: Foreign Bribery And American Business After 1977.
- 26- Jan, M. S., Ali, S., & Ali, A. (2019). Does Corruption Affect Foreign Direct Investment: Evidence From East Asian Countries. Review Of Economics and Development Studies, 5(3), 479-486.
- 27- Moustafa, Eman, (2020). Foreign Direct Investment and Corruption in Egypt: A Cointegration Analysis. Economic Research Forum (ERF).
- 28- OECD (2021), Middle East and North Africa Investment Policy Perspectives, OECD Publishing, Paris Publishing, Paris.
- 29- Omodero, C. O. (2019). Effect Of Corruption On Foreign Direct Investment Inflows In Nigeria. Studia Universitatis Vasile Goldiș, Arad-Seria Științe Economice, 29(2), 54-66.
- 30- Onody, V. D. S. M., Gandra De Carvalho, A. C., Polloni-Silva, E., Roiz, G. A., Mariano, E. B., Rebelatto, D. A. N., & Morales, H. F. (2022). Corruption And FDI In Brazil: Contesting The “Sand” Or or “Grease” Hypotheses. Sustainability, 14(10), 6288.
- 31- Onuora, V. D. J. . (2019) Accentuating The Impact Of Corruption On Foreign Direct Investment Inflows To West Africa.

- 32- Petrou, A. P., & Thanos, I. C. (2014). The “Grabbing Hand” Or or The “Helping Hand” View Of of Corruption: Evidence From from Bank Foreign Market Entries. Journal of World Business, 49(3), p:8.
- 33- UNCTAD, Handbook of Statistics 2019 - Fact sheet #9: Foreign Direct Investment, P:1.
- 34- Urbina, D. A. (2020). The Consequences Of of A Grabbing Hand: Five Selected Ways In in Which which Corruption Affects The Economy. Economía, 43(85), 65-88,p:٧٠.70.
- 35- Wooldridge, J. M. (2010). Econometric Analysis Of of Cross Section And Panel Data. MIT Press,p:288-289.
- 36- Yaffee, R. (2003). A Primer For Panel Data Analysis. Connect: Information Technology At Nyu, 8(3), 1-11,P:3

٣-المواقع الإلكترونية

- 37- [2021-637510565146992645-699.pdf \(aca.gov.eg\)](https://www.oca.gov.eg/2021-637510565146992645-699.pdf)
- 38- <https://data.oecd.org/fdi/fdi-flows.htm>
- 39- <https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD>
- 40- <https://www.acta.gov.qa/ar-qa/AboutActa/Pages/default.aspx>
- 41- <https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/02/19/anti-corruption-fact-sheet>
- 42- <https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena>
- 43- <https://www.transparency.org/en/what-is-corruption>
- 44- <https://www.unodc.org/romena/ar/uncac.html>
- 45- https://www.wto.org/english/news_e/pres96_e/pr057_e.htm

ملحق الجداول

جدول رقم (١): مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج

(12)	(11)	(10)	(9)	(8)	(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	Variables
											1.000	(1) FDI
										1.000	0.091	(2) CPI
									1.000	-0.242	0.119	(3) CAPL
							1.000	-0.075	0.472	-0.164		(4) INFRAS
					1.000	0.327	-0.357	0.706	-0.035			(5) LAB
				1.000	-0.155	-0.087	-0.129	-0.357	0.194			(6) INFL
			1.000	-0.319	0.652	0.141	-0.173	0.769	-0.007			(7) PV
		1.000	0.799	-0.316	0.646	0.240	-0.324	0.762	0.164			(8) RQ
	1.000	-0.060	0.028	0.035	-0.158	-0.264	0.047	-0.105	0.009			(9) VA
	1.000	0.215	0.690	0.585	-0.204	0.562	0.203	-0.106	0.655	0.379		(10) TRO
1.000	-0.733	-0.341	-0.631	-0.681	0.397	-0.664	-0.066	0.005	-0.640	-0.065		(11) POP
1.000	-0.654	0.644	0.047	0.893	0.821	-0.237	0.746	0.304	-0.390	0.774	0.103	(12) RL

المصدر مخرجات برنامج Stata17

جدول رقم (٢): معامل تضخم التباين

1/VIF	VIF	
.105	9.531	RL
.126	7.965	RQ
.148	6.741	POP
.192	5.217	LAB
.194	5.161	CPI
.205	4.877	PV
.314	3.18	TRO
.386	2.594	VA
.54	1.851	INFRAS
.557	1.796	CAPL
.661	1.513	INFL
.	4.584	MEAN VIF

جدول رقم (٣): نتائج اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation

P-value	قيمة الاختبار	اسم الاختبار
Prob > F = 0.0296	F(1,8) = 6.979	Wooldridge

المصدر من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج stata17

جدول رقم (٤): نتائج اختبار ثبات التباين

P-value	قيمة الاختبار	اسم الاختبار
Prob > chi2 = 0.0000	Chi2(1) = 71.94	Breusch-Pagan/Cook-Weisberg

المصدر من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج stata17

جدول رقم: (٥) اختبار هوسمان

Coef.	
50.443	Chi-square test value
0	P-value

المصدر مخرجات برنامج Stata17

جدول رقم: (٦) اختبار F

<i>0.000</i>	<i>Prob > F</i>	<i>13.964</i>	F-test
--------------	--------------------	---------------	--------

المصدر مخرجات برنامج Stata17